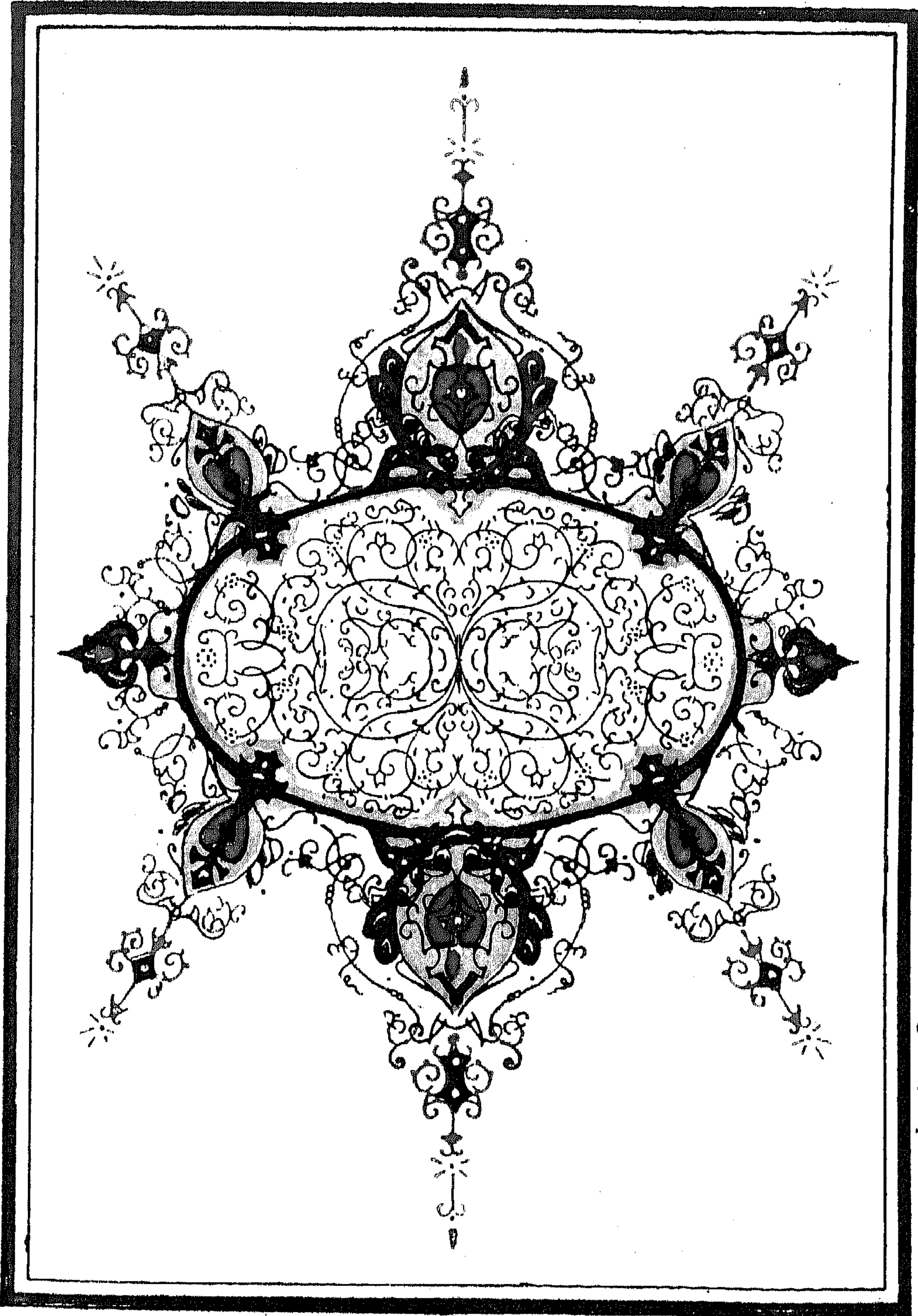


مجلة مجمع اللغة العربية



الجزء الحادي والستون
ربيع الأول ١٤٠٨ هـ
نوفمبر ١٩٨٧ م

المجاورة في اللغة العربية

للككتورزيان أحمد الحاج إبراهيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص :

تعتبر اللغة العربية من أكثر اللغات الحيّة إن لم تكن أكثرها على الإطلاق ، من حيث تعدد ظواهرها اللغوية ، وتنوع أساليبها ، وطرق التعبير فيها .

ومن بين هذه الظواهر ظاهرة المجاورة ، أو الجوار ، أو التجاور . وهي ظاهرة متعددة الجوانب ، فتمتد لتكون المجاورة في الأحوال والأحيان والمكان ، وقد تكون في المعاني ، وقد تكون للمشاكلة ، وقد تكون في الألفاظ متصلة أو منفصلة . ويترتب على الجوار في الألفاظ المنفصلة حكم إعرابي خاص ، وهو ما يسمى بالإعراب

على المجاورة ، الذي قد نجد المرفوع ، والمنصوب ، والمجرور ، والمجزوم

وقد وردت في اللغة العربية شواهد على هذه الأنواع تتفاوت كثرة أو قلة ، نجدها موزعة بين شعر العرب ونثرهم ، كما نجدها في القرآن الكريم والحديث الشريف .

لقد وقف علماء العربية من ظاهرة المجاورة موقفين مختلفين :

فالأقدمون ، وعلى رأسهم سيبويه ، والخليل ، يرون الأخذ بها اعتماداً على تلك النصوص الفصيحة ، مشترطين لذلك شروطاً تحد من التوسع في استعمالها ، من أجل المحافظة على الأساليب العربية الراقية

كما ذهب بعض أفراد هذا الفريق إلى القول بنادرتها .

أما بعض المتأخرين ، وفي مقدمتهم السيرافي وابن جنى ، فقد ذهبوا إلى وجوب التشدد في إغفال هذه الظاهرة ، لأنها تخالف الأسس التي تقوم عليها دراسة العربية ، وراحوا يؤولون ماورد منها في كلام العرب مما يوحى بظاهرة المجاورة ، لينفوا هذه الظاهرة جملة وتفصيلاً .

ولكن المتبع لهذه الظاهرة من جميع جوانبها يجد أن مجموع النصوص الكلية التي تشكل هذه الظاهرة لا يمكن أن يحكم عليها بالندرة ، أو الغلط ، أو الشذوذ .

كما أن إباحة جانب منها وإنكار جانب آخر ، تمسكا بنصوص القواعد العامة ، سيكون حجرا على اللغة وتقييداً لحركتها واتساع أساليبها .

وإن استقصاء شواهد هذه الظاهرة وتوزيعها على الأنماط والجوانب المختلفة فيها ، يشكل ظاهرة تستحق الدراسة والاهتمام كأسلوب لغوي جديد ، لأرى في الأخذ به - عند الحاجة إليه - أية غضاضة خاصة أننا نعيش عصرًا تنوعت أساليبه اللغوية ، وازدادت الحاجة إلى تعدد استخدامات اللغة للتعبير عن الأفكار المختلفة . وتطور الحياة السريع ، مما يؤدي إلى نماء اللغة وثرائها وخصبها .

المجاورة في اللغة العربية

المجاورة ، والجوار ، والتجاور ،
كلها مشتقة من مادة « جور » . وهذه
المادة غنية بالمعاني . وقد وردت في القرآن
الكريم والسنة النبوية الشريفة ، وكلام
العرب .

والذي يعنيننا من هذه المعاني^(٥) ، المجاورة
التي بمعنى « الملاصقة » وإن كان في معظمها
رائحة القرب والجوار .

إن الجار قد يكتسب من جاره بعض
صفاته وشيئاً من خصائصه بحكم هذا
الجوار . لهذا نجد الرسول صلى الله عليه
وسلم يبحث على مخالطة الصالحين واعتزال
من سواهم ، فيقول : (الرجلُ على دينِ
خليفة ، فليُنظرْ أحدكم من يُخالِلُ)^(٦) .

ومن هذه المادة : الجَوْرُ : وهو نقيض
العدل . والجار : المجاور ، الساكن الملاصق
في السكن . والمجاورة : الاعتكاف في
المسجد ، ولهذا قيل للزمنخشمى : جارا لله ،
لمجاورته البيت الحرام مدة طويلة . وأجاره
الله من العذاب : أنقذه وحماه . وفي القرآن
(وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ)^(١) . واستجارنا
بفلان : استغاث به والتجأ إليه . قال
تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ
اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ)^(٢) وفي المثل : (قَدْ

(١) المؤمنون - ٨٨ .

(٢) التوبة - ٦ .

(٣) مجمع الأمثال - حرف القاف .

(٤) مجمع الأمثال - حرف الهمزة .

(٥) انظر هذه المعاني في اللسان (جور) .

(٦) رواه أبو داود - باب الأدب - الترمذي - باب الزهد .

وقد وردت هذه المعاني والإشارات في شعر العرب ، إذ يمكن معرفة الإنسان واستقصاء حاله وسلوكه من دراسة أخلاق أقرانه ، فهذا عدى بن زيد يقول :

عن المرء لا تسأل وأبصر قرينه

فإن القرين بالمقارن يقتدى^(١)

فهو يحذرنا من مصاحبة اللئيم واكتساب أخلاقهم بمجاورتهم ، حتى لا نوصم بمثلهم ، وكى لا تنتقل إلينا عدواها ، لأن المرء معدود في جملة من يخالط ويجاور قال الشاعر :

إذا جاريت في خلقٍ دنيئاً

فأنت ومن تجاربه سوائه

فعلى العاقل أن يتبواً لنفسه مقعد خير وصدق ليكون في طليعة أهل الفضل ، وأن يربأ بنفسه عن مجاورة السفلة ومخالطتهم

لما قد تتركه فيه فتشود سمعته وتطبخ سيرته. وما أحسن قول الشاعر في الربط بين هذا المعنى اللغوي العام للمجاورة ومعناها الذي سوف نتناوله في هذا البحث حيث يقول^(٢) :

عليك بأرباب الصدور فمن غدا

مضافاً لأرباب الصدور تصدراً

وإياك أن ترضى صحابة ناقص

فتنحط قدراً من علالك وتحقراً^(٣)

فرفع « أبو من » ثم خفض « مزمل »

يبين قولي مغرباً ومحدراً^(٤)

فرفع لفظ « أبو » لمجاورته لفظاً له الصدارة وهو « من » فارتفعت منزلته بذلك ، كما أن خفض لفظ « مزمل » إنما كان لمجاورته « لبجاد » المجرور فانخفض تبعاله ، كما سيأتى إن شاء الله .

(١) في حاسة البحري - ٣٣٦ « وسل عن قرينه » .

(٢) هو أمين الدين العروضي الحلبي .

(٣) أى : يتأثر علواً أو انحطاطاً منزلة تبعاً لمن يخالطهم .

(٤) انظر المغنى - ٦٦٩ .

مما ذكر يتبين لنا أن العرب أشارت إلى أهمية الجوار الحسى والمعنوى فى حياة الأفراد والجماعات فلم تُغفل ، أيضاً ، عن ذلك الجوار فى لغتها وألفاظها ، حتى وجدناهم يعطون الشيء حكم الشيء فى الإعراب وغيره إذا جاوره ، فقدموا قالوا : (قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ)^(١) فهم يوردون هذا المثل ليدلوا على أن الشيء قد يعامل المعاملة التى يستحقها جاره ، لا المعاملة التى يستحقها هو نفسه . ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين فى اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك ، كما ناسبوا بين المتجاورين فى غير اللفظ .

الجوار فى الكلام وأضرابه

لقد جرى الجوار فى الكلام على لسان العرب وفى لغتهم ، فقدم وجدوا ، مثلاً ، أن المضاف إليه قد يوصف لفظاً ، والنعته للمضاف ، إذا لم يكن هناك لبس ، وسموه بالجور على الجوار ، وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف إليه ، كما سنعرض له بالتفصيل فيما بعد .

وقد جاء التجاور على أضراب ، منها :

١ - التجاور فى الأحوال والأحيان والمكان .

٢ - التجاور فى المعانى .

٣ - التجاور للشاكلة .

٤ - التجاور فى الألفاظ .

٥ - التجاور للإعراب .

(١) التجاور فى الأحوال والأحيان والمكان :^(٢)

كقولك : « أَحَسَّنْتَ إِلَيْهِ إِذْ أَطَاعَنِى » فأنت لم تحسن إليه فى أول وقت الطاعة ، وإنما أحسنت إليه فى ثانى ذلك . ألا ترى أن الإحسان مسبب عن الطاعة ، وهى كالعلة له ، ولا بد من تقدم وقت السبب على وقت المسبب ؟ لكنه لما تقارب الزمانان ، وتجاور الحالان فى الطاعة واستحقاق الإحسان ، صارا كأنهما وقعا فى زمان واحد ، فعمل الإحسان فى الزمان الذى يجاور وقته ، كما يعمل فى الزمان الواقع فيه هو نفسه .

(١) سبق ذكره .

(٢) المصالح ٣ - ٢٢٢ / وما بعدها .

ومنه أيضاً : « أعطيتك إذ سألتني
فلما كانت العطية مسببة عن المسألة
وواقعه على أثرها ، وتقارب وقتاهما
صاراً لذلك كأنهما في وقت واحد .

ومثله : « زدتك إذ شكرتني » ، ولما
استكفاني كفيته ، وكأما استنصرني نصرته
وعلى هذا وجهوا قوله سبحانه وتعالى :
(وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي
الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ^(١)) ؛ وذلك أنه لما
كانت الدار الآخرة تلي الدار الدنيا لافصل
بينهما ، إنما هي هذه فهذه ، صار ما يقع
في الآخرة كأنه واقع في الدنيا ، فلذلك
أجرى اليوم ، وهو الآخرة ، مجرى وقت
الظلم ، وهو الدنيا ، فصار الوقتان -
على تباينهما وتنائيهما كالوقتتين
الدانيتين المتلاصقتين .

وأشار أبو الفتح بن جني إلى أن هذا
التجاور في الأحوال والأحيان لم يعرض له
أحد ، وإنما ذكروا تجاور الألفاظ .

وقد ذكر شيئاً من هذا النحو في المكان ،
مثل :

« وَهُمْ إِذَا الْخَيْلُ جَالُوا فِي كَوَاتِبِهَا ^(٢) .

وإنما يجول الراكب في سهوة النرس .
لا في كائنته ، لكنهما لما تجاورا ^(٣) جريا
مجري الجزء الواحد .

(٢) التجاور في المعاني :

من الحمل ، أو الجوار على المعنى ،
ما جاء على لسان جرير في قرله :

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَدْرِ لِقَوْمِهِمْ
أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارِ ^(٤)
بنصب « مثل »

قال سيبويه : ولو قلت : مررت بعمر و
وزيداً لكان عربياً . فكيف هذا ؟
لأنه فعل ، والمجرور في موضع مفعول
منصوب . ومعناه : أتيت وضجوها . فيحمل
الاسم إذا كان العامل الأول فعلاً . وكان

(١) الزخرف - ٣٩

(٢) لم أعر على قائله وبقيته - الخصائص ٣ - ٢٢٧ - الكواكب : جمع كائبة ، وهي من الفرس مجتمع

ككتفيه قدام السرج .

(٣) أعاد الضمير في « بجاورا وجريا » على الصهوة والكائبة ، على أنهما جزاءات ، ولولا ذلك لآذت

(٤) يفخر على الفرزدق بسادات قيس لأنهم أخواله ، وأسرته الرجل رحطه الذين يقوى بهم

المجرور في موضع المنصوب على فعل
لاينقض معناه ، كما قال جرير ... وأنشد
البيت ، فحمله على المعنى ، كأنه قال
هات مثل أسرة منظور بن سيار ^(١)

وقال العجاج بن رؤبة الراجز :

يَسْلُكُنْ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرًا ^(٢)

قال فيه سيبويه : « كأنه قال ويسلكن
غورًا غائراً ، لأن معنى « يذهب فيه » :
يسلكن » ^(٣) .

وقال كعب بن جعيل التغلبي :

أَعْنَى بِخَوَارِ الْعِنَانِ تَخَالُهُ
إِذَا رَاحَ يَرْدِي بِالْمُدَجِّجِ أَحْرَدًا
وَأَبْيَضَ مَصْقُولَ السُّطَامِ مُهَنْدًا
وَذَا حَلَقَ مَنْ نَسَجَ دَاوُدَ مُسْرَدًا ^(٤)

فحمله على المعنى ، كأنه قال : وأعطني
أبيض مصقول السطام . أو : ناولني خوار
العنان وأبيض مصقول السطام ^(٥) .

وقال رجل من قيس عيلان :

بَيْنَا نَحْنُ نَطْلُبُهُ أَتَانَا

مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ ^(٦)

حيث نصب « زناد » حملاً على موضع
« الوفضة » ، لأن المعنى : يعلق وفضة
وزناد راع . والوفضة : الكنانة توضع
فيها السهام .

وزعم عيسى أنهم ينشدون هذا البيت :

هَلْ أَنْتَ بَاعْتِ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا

أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَنْخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقٍ ^(٧)

حيث نصب « عبد رب » حملاً على
موضع « دينار » ، لأن المعنى : هل أنت
باعث ديناراً أو عبد رب؟ والدينار يحتمل
أحد وجهين : الدينار المعروف ، أو اسم
رجل .

ومن الحمل على المعنى أيضاً :

بَادَتْ وَغَيْرَ آيَهِنَّ مَعَ الْبَلِي

إِلَّا رَوَاكِدَ جَمَاهُنَّ هَبَاءً

(١) الكتاب ١ - ٩٤ ، ١٧٠

(٢) وصف ظمائن منتجمات يأتين نجدا مرة ، وغوراً مرة أخرى .

(٣) الكتاب ١ - ٩٤ .

(٤) أراد بخوار العنان : الفرس المنقادا . الرديان : أن يضرب بيديه عند السير لمرحه ، وشبهه بالأحرد لميله
القصد لمرحه . الأبيض : السيف . السطام : جوانبه . المسرد : المتتابع النظم .

(٥) الكتاب ١ - ١٧٠

(٦) الكتاب ١ - ١٧١

(٧) الكتاب ١ - ١٧١

وَمَشْجَجٌ أَمَّا سَوَاءٌ قَدَالِيهِ
فَبَدَا وَغَيْرَ سَارِهِ الْمَعْرَاءُ^(١)

لأن قوله «إلا رواكد» في معنى الحديث
أى : بها رواكد ، فحمله على شيء لو كان
عليه الأول لم ينقض الحديث ، فحمل
بأ «مشجج» على المعنى لأنه لما قال : إلا
رواكد ، فاستثناهن من آى الدار ، علم
أنها مقيمة بها ثابتة ، فكأنه قال : بها
رواكد ومشجج .

وقال الشاعر مزاحم العقيلي أو الزبرقان :

يَهْدِي الْخَمِيْسَ نَجَادًا فِي مَطَالِعِهَا
إِمَّا الْمِصَاعَ وَإِمَّا ضَرْبَةَ رُغْبٍ^(٢)

حيث حمله على شيء لو كان عليه الأول
لم ينقض المعنى ، وهو حمل «الضربة» على
معنى «إمّا المصاع» لأن المعنى : إمّا أمره
المصاع وإمّا ضربة رغب . وأمّا نصب
المصاع فعلى المصدر ، والعامل فيه فعلة الذى
جعل بدلاً من اللفظ به ، وهو يماصع .

وقال كعب بن زهير يصف منزلاً رحل
عنه فطرقة ذئبان يعتصمونه :

فَلَمْ يَجِدَا إِلَّا مُنَاخَ مَطِيَّةٍ
تَجَافَى بِهَا زَوْرٌ نَبِيلٌ وَكَذَلِكَ

وَمَفْحَصَهَا عَنْهَا الْحَصَى بِجِرَانِهَا
وَمَشْنَى نَوَاجٍ لَمْ يَخْنُضَنَّ مَفْصِلُ

وَسَمْرٌ ظِمَاءٌ وَأَتْرَتُهُنَّ بَعْدَمَا
مَضَتْ هَجْعَةٌ مِنْ آخِرِ الدَّلِيلِ ذُبُلٍ^(٣)

كأنه قال : وثم سمر ظمَاء ، فرفع
السمر الظمَاء حملاً على المعنى ، لأنه لما قال :

فلم يجدا إلا مناخ مطية ومفحصها عنها
الحصى ، علم أن بالمنزل الذى وصف هذه
الأشياء ، فكأنه قال : فيه كذا وكذا ،
وفيه سمر ظمَاء .

وقال لبيد بن ربيعة يصف عيراً وأتانه
شبه ناقته بها :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا
طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومِ^(٤)

فقد استشهد به صاحب الدرر اللوامع
على جواز العطف على محل المجرور
بالمصدر .

(١) الكتاب ١ / ١٧٣ - الرواكد : الأثافي . أراد بالمشجج وتدا من أوتاد الخباء . وتشجيجه ضربه
ليثبت . وسواء قداله : وسطه . غير ساره : أى سائره . المغراء : الأرض الصلبة .
(٢) الكتاب ١ / ١٧٢ - المصاع : القتال . الرغب : الواسعة .
(٣) الكتاب ١ / ١٧٣ - النبيل : الواسع . أراد بالسمر الظمَاء : بعرها . الجران : باطن العنق .
(٤) الإنصاف ١ / ٢٣٢ - الدرر اللوامع ٢ / ٢٠٢

« فطلب » بالنصب مصدر مفعول به المفعول
نوعى مضاف إلى فاعله . وهو المعقب ،
بكسر القاف ، وهو الغريم الطالب لأنه
يأتى عقب غريمه ، و « حقه » مفعول
المصدر ، و « المظالم » بالرفع نعت للمعقب
على محله ، أى كسا يطلب المعقب المظالم حقه
والمعنى : هاج هذا الفحل أنشاه . لطلب
الماء وقت الهاجرة ، طلباً حثيثاً كطلب
المعقب ، وهو اسم فاعل من التعقيب ، وهو
الذى يطلب حقه مرة بعد مرة .

وقال سيبويه فى قول امرئ القيس

بِمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَرَايِدِ لَاحَهُ
طَرَادُ الْهَوَادِي كُلِّ نَمَائٍ مُغْرِبٍ (١)

حيث أجرى « قيد الأوابد » على
« منجرد » نعتاً له . وإن كان مضافاً
إلى ما فيه الألف واللام ، لأنه فى معنى
الفعل ، فكأنه قال : بمنجرد يقيد الأوابد ،
فلما جاور الفعل فى المعنى ، جاوزه فى
الاستعمال ، فوقع وصفاً للنكرة .
ومن الحمل على المعنى قول لبيد :

فَعَلَا فُرُوعَ الْأَيْهَتَانِ وَأَطْفَلَتْ
بِالْجَلْمَتَيْنِ ظَبَاوُهَا وَنَعَاهُهَا (٢)

فظاهره أن قوله : « نعاها » معطوف
على قوله : « ظباؤها » فىكون الفعل الذى
عمل فى المعطوف عليه هو العامل فى المعطوف ؛
وأهل العربية لا يقولون : أطفلت النعامة ؛
وإنما يقولون : أفرخ النعام أو باض
النعام . ولهذا يرى أهل التحقيق من
النحاة أن العامل فى « نعاها » محذوف ،
والتقدير : أطفلت ظباؤها وأفرخت
نعامها ، أو أطفلت ظباؤها وباضت نعامها
وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة ،
« وأفرخت نعامها » على جملة « أطفلت
ظباؤها » . أو يكون الشاعر توسع فى
معنى « أطفلت » فصيره كقولك « أنتجت »
وما يؤدى مراداه ، وحينئذ يصبح تساطه
على كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه .

وقال الشاعر :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَهَاءً بَارِدًا
حَتَّى غَدَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا (٣)

(١) الكتاب ١ / ٤٢٤ - لاحة : ضميره . الهوادى : المتقدمة .

(٢) الخصائص ٢ / ٤٣٢ - الإنصاف ٢ / ٦١١ - الأيهتان : ضرب من النبت . الجلمتان : جانبا الوادى .

(٣) الخصائص ٢ / ٤٣٢ - الإنصاف ٢ / ٦١١ .

فظاهر قوله : « وماء » أنه معطوف على قوله : « تبنًا » ولو كان معطوفًا على التبن لكان الواجب أن يتسلط على المعطوف بالفعل العامل في المعطوف عليه ، وهو قوله : « علفتها » ، لكنه يقال : علفت الدابة تبنًا ، ولا يقال : علفتها ماء ، ولكن يقال : سقيتها ماء . ومن أجل هذا وجب واحد من أمرين :

الأول : أن يكون « ماء » مفعولًا به لفعل محذوف . والتقدير : وسقيتها ماء .
الثاني : أن تضمن « علفتها » معنى فعل يصح أن تسلطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعًا ، مثل : أنلتها ، أو قدمت لها ، أو ما أشبه هذين .

ومثل هذا في العربية كثير ، كقول

الشاعر

يَا لَيْتَ بَعْدَكَ فِي الْوَعَى

مُتَقَلِّدًا سَيْنًا وَرَمْحًا (١)

فالظاهر أن قوله : « رمحًا » معطوف على

قوله : « سينًا » ، فيكون قوله : « متقلِّدًا »

مسلطًا وعاملًا في المعطوف والمعطوف عليه

جميعًا ، ولكن علماء اللغة يقولون : تقلد فلان سيفه وحمل رمحه . فإما أن يكون « رمحًا » مفعولًا محذوف . أي : متقلِّدًا سيفًا ومعتقلًا رمحًا . وإما أن يكون متقلِّدًا « قد ضمن معنى يصح تسليطه على المعطوف والمعطوف عليه جميعًا كحامل .

وكقول طرفة بن العبد البكري :

أَعْمَرَوْا بِنَ هِنْدَ مَا تَرَى رَأَى صَرْمَةً

لَهَا سَبَبٌ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ (٢)

يقال : رعت الماشية الشجر . ولا يقال :

رعت الماء ، وإنما يقال : شربت الماء ،

فكان لابد من تقدير فعل يعمل في الماء .

والتقدير : لها سبب تشرب به الماء

وترعى الشجر ، وإما أن تضمن « ترعى

معنى فعل يصح تسلطه على المعطوف ،

والمعطوف عليه جميعًا ، مثل : تتناول .

ومثله قول الشاعر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ

وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفَرَّ (٣)

فإن « عينيه » لا يصح عطفها على

« أنفه » لأنها لو كانت كذلك لكانت

(١) الخصائص ٢ / ٤٣١ - الإنصاف ٢ / ٦١٣

(٢) يوان طرفة ٤٧

(٣) الخصائص ٢ / ٤٣١ - الإنصاف ٢ / ٥١٥

معمولة لقوله : « يجدع » ضرورة أن المعطوف يشارك المعطوف عليه في تسلط عامله عليه ، ولا يصح ذلك ، لأن الجدع في لسان أهل هذه اللغة خاص بالأنف ، فيكون قوله : « عينيه » مفعولاً لفعل محذوف تقديره « يفقأ » .

ومثله قول الراعي النميري ، واسمه عبيد بن حصين :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا
وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيُونَا^(١)

فظاهر قوله : « والعيونا » أنه معطوف على « الحواجب » ، مع أن العامل في المعطوف عليه لا يصح أن يتسلط على المعطوف ، لأن العيون لا تزجج ، وإنما تكحل . لهذا كان قوله : « والعيونا » مفعولاً به لفعل محذوف يناسبه ، فكأنه قال : زججن الحواجب وكحلن العيوننا ، أو أن تتوسع في معنى كلمة « زججن » فتجعل المراد بها حسن أو جملمن أو ما أشبهه

(١) الخصائص ٢ / ٤٣٢

(٢) الخصائص ٢ / ٤٣٢

(٣) الخصائص ٢ / ٤٣٢

ذلك مما يصح أن يتسلط على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً .

ومنه قول الحطيئة في مدح بني أنف الناقة :

طَافَتْ أُمَامَةٌ بِالرَّكْبَانِ آوَنَةً
يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقَبًا^(٢)

لأن الأول في معنى : يا حسنه قواماً .

ومنه قول غيره :

تَسْمَعُ لِلْأَجْوَابِ مِنْهُ صَرْدًا
وَفِي الْيَدَيْنِ جُسَاءً وَبَدَدًا^(٣)

فالجسأة - بالضم - الصلابة واليبس . والبدد : التفرق ، وكل من الصلابة ، والتفرق لا يسمع ، فوجب أن تقدر لها فعلاً . وكأنه قال : وترى في اليدين جسأة وبدداً ، أو تضمن قوله : « تسمع » معنى فعل يصح أن يتسلط على كل من الصرد والصلابة والتفرق ، وكأنه قال : تحس منه . والأجواف : جمع جوف باعتبار جوانبه ، والصرد : البرد .

ومثله قول غيره :

* شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطٌ ^(١) *

الأقَط - بفتح الهمزة وكسر القاف -

طعام يتخذ من اللبن المخيض . فظاهر

قوله أن « تمر » معطوف على « ألبان »

بالواو ، فيكون قوله « شراب » مسلطاً

على المعطوف والمعطوف عليه ، لكن كل

من التمر والأقَط مطعوم مأكول ، لا مشروب .

فإمّا أن تقدر عاملاً للتمر يكون معطوفاً

على « شراب » . والتقدير على هذا :

شَرَابُ أَلْبَانٍ وَطَعَامِ تَمْرٍ وَأَقِطٍ . وإما أن

نتوسع في معنى « شراب » فنضمه معنى

كلمة أخرى يصح أن تتسلط على المعطوف

والمعطوف عليه جميعاً ، والتقدير على

هذا : متناول ألبان وتمر وأقَط . *

التجاور للمشاكلة

مما يمكن حمله على الجوار للمشاكلة

لفظ « مأزورات » في الحديث التالي :

« خرج رسول الله ﷺ فإذا نسوة

جلوس . فقال : ما يجلسكن ؟ قلن :

ننتظر الجنازة . قال : هل تغسلن ؟ قلن :

لا . قال : هل تحملن ؟ قلن : لا . قال :

هل تدلين فيمن يدلى ؟ قلن : لا . قال :

فارجعن مأزورات غير مأجورات ^(٢) .

فالأصل «موزورات » بالواو ، من

الوزر ، حيث قلبت الواو همزة لتشاكل

الهمزة في مأجورات .

وجاء في حديث عذاب القبر : « إن

المنافق إذا وضع في قبره سئل عن محمد

ﷺ وما جاء به ، فيقول : لا أدري

فيقال : لا دريت ولا تليت ^(٣) .

والأصل : تلوت بالواو . من التلاوة

فقلبت ياء لتشاكل الياء في « دريت » .

وقال صاحب الهمع : وقد تأتي النون

موضع الواو للمشاكلة ، لحديث :

« اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَمَا أَظْلَلُنَّ

(١) الكامل للمبرد ١ - ١٩٦

(٢) سنن ابن ماجه - كتاب الجنائز .

(٣) صحيح البخاري - كتاب الجنائز .

ورب الأرضيين وما أقلن ، ورب الشياطين
وما أضلن ^(٢١) .

والأصل : « وما أضلوا » . وإنما عدل
عنه لمشاكلة « أضلن وأقلن » كما في
« لادريت ولاتليت » ، وفي « مأزورات
غير مأجورات » .

ومن ذلك قول العرب : « هنأني ومرأني
أي : أتاني هنئاً بلامشقة ، وجعل عيشي
مريئاً ، أي : حميد المعيشة مستحسنًا
والأصل : « أمرأني » إلا أن الهمزة حذفت
منه عند اقترانه « بهنأني » للمشاكلة .

ومثله قولهم : « هو ريجس نيجس
بكسر النون وسكون الجيم ، والأصل
نيجس ، بفتحة فكسرة . لكنهم كسروا
النون وسكنوا الجيم طلباً لمشاكلة ما قبله ^(٢٢) .

وكذلك قولهم : « الحمد لله » بكسر
الداال ، لمشاكلة اللام ، واتساع الأحركتها
لحركاتها ، والأصل رفع الداال ، لكنها
أعطيت حركة جارتها .

وقالوا أيضاً : أخذه ما قدام وما حدث ^(٢٣)
بضم دال « حدث » والأصل فتحها ،
ولكنها ضمت لقصد المناسبة والازدواج .

التجاور في الألفاظ

وهو على ضربين :
أحدهما : في المتصل .
والآخر : في المنفصل

وكلا الضربين قد ورد في كلام العرب
شعره ونثره ، كما وردت طائفة منه في
القرآن الكريم .

الجوار في المتصل

وهو ما يمكن أن نسميه لأنفسنا أن نطاق
عليه التجاور الصناعي - إن صحت
التسمية - وما ذاك إلا لأنه ليس في أصل
الكلمة ، وإنما هو من صنع أيدينا ، بتغيير
في جوهر الكلمة لضرب من التخفيف .

وروده في كلام العرب :
من هذا الضرب في الجوار مجاورة -

(١) في سنن الترمذي ٥ ٢٠٠٠ بالبناء بدلا من النون . انظر الطبع بحث المصغر ١-٢٠٥٠١- المسائل السفرية مسألة ٣٨

(٢) معنى اللبيب ٨٩٦

(٣) المعنى ٨٩٧

العين للآم بحماها على حكمها ، كقولهم :
صُيِّمَ في صَوْمٍ ، وقُيِّمَ في قَوْمٍ ، وقُيِّلَ في
قَوْلٍ ، ونُيِّمَ في نَوْمٍ (١)

فالأصل في هذا الجمع ألا يعجل ، لأنه
ليس فيه ما يوجب القلب ، ولكنه لما كان
الواحد معلا ، وهو : صائِمٌ ، وقائِمٌ ،
وقائِلٌ ، ونائِمٌ ، وجاء الجمع وهو أثقل
من الواحد ، وقربت العين من الطرف
فأشبهت اللام في « عصى » ، قلبت إذ لم
يكن القلب هو الوجه في « فُيِّعِلٌ » ، وإن
كانت لغة القلب مطردة فيه ، والأجود
« صَوْمٌ وقَوْمٌ » .

والذي يدل على أن الشيء إذا جاور
الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل
المجاورة ، قولهم : قِنِيَّةٌ ، وصِيبِيَّةٌ ، وفلان
من عِلِيَّةِ القوم ، وهو ابن عمي دنيا ،
وصِيبِيَانٌ . وأصل قِنِيَّةٌ : قِنُوَةٌ من قَنَوْتُ ،
وصِيبِيَّةٌ وصِيبِيَانٌ من صَبَبْتُ ، وعِلِيَّةٌ من
عَلَوْتُ ، ودِنِيَاً من دَنَوْتُ . وقياسه :
قِنُوَةٌ ، وصِيبُوَةٌ ، وصِيبُوَانٌ ، وعِلْمَةٌ ،
ودنبا .

ولكن لما جاورت الواو الكسرة قبلها ،
صارت الكسرة كأنها قبل الواو ، ولم يعتد
بالساكن حاجزاً لضعفه .

ونظير هذا قولهم : اُقْتُلْ ، ادْخُلْ ،
ضموا الهمزة لضمة العين ولم يعتدوا
بالفاء حاجزاً لسكونها . فصارت الهمزة
لذلك كأنها قبل العين المضمومة ، فضمت
كراهة الخروج من كسر إلى ضم .

ومن ذلك استقبحا حركات
ما قبل حرف الروي إذا كان مقيداً - وهو
المسمى توجيهاً - نحو قول رؤبة :

* وَقَائِمِ الْأَعْمَاقِ نَخَاوِي الْمُخْتَرَقِ *

ففتح ما قبل القاف . ثم قال :

* أَلْفٌ شَتَّى لَيْسَ بِالرَّاعِي الْحَقِيقُ *

فكسر ما قبل القاف . ثم قال :

* سِرًّا وَقَدْ أَرَنَّ تَأْوِينَ الْعُقُقِ *

فضم ما قبلها (٢)

وإنما صار هذا عندهم قبيحاً وعيباً
لأن الحركة مجاورة للقاف ، فكأن -
اختلاف الحركات واقع على القاف . فكما
أن الإقواء عيب ، فكذلك استقبحوا
اختلاف التوجيه .

(١) الخصاص ٢ / ١٧٥ - ٣ / ٢١٩ .

(٢) الخصاص ٣ / ٢٢٠ - أرن : شربن حتى امتلأت بطونهم . العقق : التي تكامل عملها وقرب ولا حياء .

فلذلك جاز في « صوم : صيم » -
لمجاورة العين اللام . وقال الحادرة واسمه
قطبة :

ومعرض تغلى المراجل تحته
عجلت طبخته لرطط جيع^(١)

يريد « جوعا » . ومثله ما أنشدوا :

لولا الإله ما سكننا خضمًا
ولا ظلمنا بالمشاء قيمًا^(٢)

وقال ابن جنى في قول النابغة الجعدي :

وبرذونة بل البراذين ثغرها
وقد شربت من آخر الصيف أيلًا^(٣)

« أخبرني أبو علي أن ابن حبيب قال :

أراد لبن أيل ، وهو يغلم . وقال :

ويروى : أيلًا ، يراد : جمع لبن آيل .

أى : خائر ، مثل : حائل وحول ، قال :

وهو خطأ . وليس هذا بخطأ ، لأن فاعلاً

من هذا الباب - أعنى المعتل العين بالواو -

إذا جمع على « فُعَل » كان القلب فيه
مطرذاً ، وإن كان التصحيح فيه أجود ،
فجائز أن يكون : أيل : يراد به : أول ،
ثم يقلب . كما قال في صوم : صيم ،
وفي جوع : جيع .

وقال الأعشى :

فبات عذوباً للساء كأنما
يوائم رططاً للعزوبة صيماً^(٤)

فدفع ابن حبيب لهذا التأويل ليس
بمستقيم . وهذا رأى أبي علي .

أما إذا كان الجمع على « فَعَال » لم

تقلب فيه الواو ياءً ، وقد عقب عليه -

أبو الفتح بن جنى بقوله : تصحيحهم

لهذا يدل على أن « صيماً » مشبه « بعى »

لما قربت العين من اللام ولم يفصل بينهما

شيء ، ألا ترى أن ألف « فعال » لما حجزت

بين العين واللام بعدت العين . فلم يجز

(١) الخصائص ٣ / ٢١٩ - الأشموني ٤ / ٣٢٨ - المعرض : اللحم . المراجيل : القدور .

(٢) الخصائص ٣ / ٢١٩ - خضم : موضع في بلاد تميم . المشاء : جمع مشاة : وهو المكمل .

(٣) الخصائص ٣ / ٢١٩ - الثغر : بمنزلة الحيا للناقة . الأيل : اللبن الخائر وهو يهيج الشهوة .

(٤) الخصائص ١ / ٣٧ - شرح المفصل ١٠ / ٩٣ - العذوب : الذى ليس بينه وبين السماء ستر . العزوبة :
الأرض البعيدة والمروية : يوم الجمعة وقد روى بكلمتا الروايتين أى : ترك كل شيء وقام يرهى السماء وترك الطعام ،
والشراب فكأنه يشبه صيم يوم الجمعة .

قلبيها ، وهذا هو القياس ، لأنه لما كان
« صوم » مع قرب واوه من الطرف الوجه
في التصحيح ، كان التصحيح - إذا
تباعدت الواو من الطرف - لا يجوز
غيره (١) .

وقد جاء حرف شاذ ، وهو قولهم :
« فلان في صيابة قومه » يريدون : في
صوابة ، أي : في صميمهم ونخالصهم ،
وهو من صاب يصوب : إذا نزل ، فكأن
عرقه فيهم قد ساخ وتمكن ، وقياسه
التصحيح . ولكن هذا مما هرب فيه من
الواو إلى الياء ، لثقل الواو ، وليس ذلك
بعلة قاطعة . وأنشد ابن الأعرابي لدى الرمة
وينسب إلى أبي الغمر الكلابي :

ألا طرقتنسا مية ابنة منابر
فما أرق النيام إلا سلاهما (٢)

وقد ثبت أن ألف الجمع في « مفاعل
وفواعل » متى اكتنفها واوان ، كانت
الثانية مجاورة للطرف ليس بينها وبين

الطرف حاجز ، فإنهم يقلبون الواو الثانية
همزة ، نحو قولهم : أوائل ، والأصل :
أواول ، لأن الواحد « أول أفعل » .
مما فاؤه وعينه واو ، وهم يكرهون اجتماع
الواوين والألف من جنسهما ، فشبهوا
اجتماعهما هنا باجتماعهما في أول الكلمة .
فكما يقلبون في « واصله وواصل » -
كذلك يقلبون ههنا ، إلا أن القلب هنا
وقع ثابتاً لقربه من الطرف ، وهم كثير
ما يعطون الجار حكم مجاوره ، فلذلك
قدروا الواو في « أواول » طرفاً إذ كانت
مجاورة للطرف ، فهمزوها كما همزوا
في كساء ورداء (٣) .

ومن الجوار في المتصل قول جرير
لحُبِّ الموقدانِ إلى مؤسى (٤)

إذ إنه تصور الضمة - لمجاورتها الواو -
أنها كأنها فيها فهمزها ، كما تهمز في أدور
جمع دار .

وعليه أجازوا نقل حركة الإعراب إلى
ما قبلها في الوقف ، نحو : هذا بكر ،

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٣ / ١٤٣ .

(٢) شرح الشافية ٣ / ١٤٣ ، ١٧٣ .

(٣) شرح الشافية ٣ / ١٣٠ وما بعدها .

(٤) الخصائص ٢ / ١٧٥ ، ٣ / ١٤٦ .

ومررت ببكر ، ألا تراها لما جاورت اللام
بكونها في العين ، صارت لذلك كأنها في
اللام لم تفارقها؟^(١)

يريد : احمازت . وقال أيضا في رثائه :
وللأرض أما سودها فتجذلت
بياضا ، وأما بيضها فاسوأت^(٤)

وإذا تتبعنا الجوار اللفظي الصناعي
في لغة العرب وجدناه كثيرا ، لهذا كان
ماورد عنهم من همز الألف الساكنة في
بأز ، وسأل ، وتأبل ، ونحو ذلك ،
إنما هو عن تطرق وصنعة ، وليس اعتباطا
هكذا من غير فسكة ، إذ ثبت من عدة
أوجه أن الحركة إذا جاورت الحرف
الساكن ، فكثيرا ما تجرى بها العرب مجراها
فيه ، فيصير لجوارها إيائها كأنه محرك
بها ، فإذا كان كذلك ، فكأن فتحة باء
« باز » إنما هي في نفس الألف ، والألف
كذلك كأنها محركة ، وإذ اتجرت الألف
انقلبت همزة^(٢) . قال كثير في مدح

ومن هذا النوع من الجوار اللفظي
قولهم : هذا مصباح ، ومطعان وما جرى
مجرى ذلك ، أي أن هذه الألفاظ جرت
فيها الإمالة ، لأن الحرف المتحرك كأنه
جاور المكسور ، إذ الحاجز ساكن ، وهو
لا يمنع الجوار^(٥) .

وروده في القرآن الكريم

لقد وقع التجاور بنوعيه : في المتصل
والمنفصل في القرآن الكريم . وهالك بعض
الآيات التي وقع فيها الجوار في المتصل
في كتاب الله تعالى ، كما يرى بعض
العلماء :

عبد العزيز بن مروان :

قال الله تعالى : « وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ
بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ
وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ »^(٦)

وأنت ابن ليلى خير قومك مشهدا
إذا ما احمازت بالعبيط العواميل^(٣)

(١) الخصائص

(٢) الخصائص ٣ / ١٤٧ .

(٣) الخصائص ٣ / ١٤٨ برواية : إذا ما الموال بالعبيط احمازت والعبيط : الدم الطرى .

(٤) الخصائص ٣ / ١٤٨ .

(٥) الخصائص ٢ / ١٧٥ .

(٦) البقرة / ٤ .

فقد قرأ أبو حية التميمي « يوقنون »
 بهمزة ساكنة ، جعل الضمة في جار الواو
 كأنها فيه . وشاع عندهم أن الواو إذا ضمت
 ضمة غير عارضة ، يجوز إبدالها همزة ،
 كما قيل في « وجوه » جمع « وجه »
 « أجوه » ، و « وقتت أقتت » ونحوه

لِحُبِّ الْمُؤَقِدَانِ إِلَى مُوسَى
 وَجَعَلَهُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوُقُودُ^(١)

فقد روى عن سيبويه قلب الواو همزة
 في « المؤقدان وموسى » ، ولعل الإبدال
 هنا لمجاورتها المضموم ، فأعطيت حكمه ،
 « وقد يؤخذ الجار بجرم الجار » .

(٢)

قال تعالى : « وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتِ^(٢) »
 الهمزة في « أقتت » بدل من الواو ، إذ إن
 كل واو ضمت ، وكانت ضميتها لازمة ،
 جاز أن يبدل منها همزة . نقول : صلى

القوم أحداثنا ، تريتنا : وخذائنا . ويقولون :
 وجوه حسان وأجوه ، لأن ضمة الواو ثقيلة ،
 ولم يجز البدل في قوله تعالى : « وَلَا تَنْسُوا
 الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ^(٣) » . لأن الضمة غير
 لازمة^(٤) . وقرئ « وقتت » بالواو وتشديد
 القاف على الأصل ، لأن الهمزة مبدلة
 من الواو المضمومة ضمة لازمة ، وهو أمر
 مطرد^(٥)

(٣)

ومنه قوله تعالى : « إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ
 عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا^(٦) » . أى :
 ماقوتاً .

(٤)

ومن ذلك قراءة أيوب السخيتاني
 « وَلَا لَضَالِّينَ^(٧) » بالهمزة^(٨) . قال
 أبو الفتح : ذكر بعض أصحابنا أن أيوب

(١) الكشاف للزنجشري ١٣٧ / ١ - روح المعاني ١ / ١٢٢ .

(٢) المرسلات / ١١ .

(٣) البقرة / ٢٣٧ .

(٤) تفسير القرطبي ١٩ / ١٥٥ - مجمع البيان للطبرسي ٢٩ / ١٥٥ - البحر المحيط ٨ / ٤٠٥ .

(٥) قرأها أبو عمرو - التبصرة في القراءات ٣٦٨ / البدر الزاهرة ٣٣٤

(٦) النساء / ١٠٣ .

(٧) الفاتحة / ٧ .

(٨) النشر في القراءات العشر ١ / ٤٧ .

الجوار في المنفصل

يتركز هذا النوع من المجاورة أساساً على ظاهرة الإعراب ، لهذا كان لابد لنا من إلمامة عجيلى نلقى فيها الضوء على معنى الإعراب ، والإشارة إلى بعض أنواع الإعراب التى تبدو فى ظاهرها غريبة ، ومن ثم منفصل القول فى الإعراب على المجاورة .

يطلق الإعراب ويراد به الإبانة ، ففى الحديث : « والأيم تُعربُ عن نفسها »^(٧) والإجالة ، تقول : عربت الدابة : إذا جالت فى مرعاها ، وإزالة الفساد ، والتحسين .

وقد يأتى « أعرب » لازماً بمعنى : تكلم بالعربية ، وصارت له خيل عراب ، وتحبيب إلى غيره ، ولم يلحن فى الكلام .

سُئل عن هذه الهمزة فقال : هى بدل من المدة لالتقاء الساكنين^(١) .

(٥)

وحكى أبو زيد قال : سمعت عمرو ابن عبيد يقرأ^(٢) : « فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ »^(٣) فظننته قد لحن ، حتى سمعت من العرب : دأبة وشأبة . قال أبو الفتح : وعلى هذه اللغة قول كثير :

* إِذَا مَا الْعَوَالِي بِالْعَبِيْطِ أَحْمَارَتْ^(٤) *

(٦)

ومنه قوله تعالى : « حَتَّىٰ إِذَا آدَارُكُوا فِيهَا جَمِيْعًا »^(٥) : فأصل « آدَارُكُوا » تداركوا ، فأدغمت التاء فى الدال بعد قلبها دالاً وتسكينها ، ثم اجتلبت همزة الوصل . وفيها قول طويل^(٦) .

(١) المحتسب ١ / ٤٦ .

(٢) الخصاص ٣ / ١٤٢ ، ٣ / ١٤٦ .

(٣) الرحمن / ٣٩ .

(٤) سبق ذكره .

(٥) الأعراف / ٣٨ .

(٦) انظر الفتوحات الإلهية ٢ / ١٣٩ .

(٧) انظر مسند أحمد وابن ماجه .

ومن معانيه أيضًا^(١) .: التغيير ، يقال :
عربت المعدة ، إذا تغيرت ، وقد يكون
هذا المعنى أقرب المعاني إلى ما نحن فيه من
الإعراب على المجاورة لتغير آخر كلمة
لمجاورتها غيرها بحيث تأخذ حكمها .

هذا هو الإعراب في اللغة . أما تعريفه
في الاصطلاح فهو : « ما اختلف آخره به
ليدل على المعاني المعتورة عليه »^(٢) .

ومن المعلوم أن أصل وضع الإعراب إنما
كان للتمييز بين المعاني المختلفة حتى
لا تختلط ببعضها ، فلو قلنا ، مثلاً :
ما أحسن زيد بسكون النون والذال .
لالتبس الأمر ، على هذا . بين التعجب ،
والاستفهام ، والنفي .

أما أنواع الإعراب فكثيرة ، منها ما يكون
ظاهرًا في الكلمات الصحيحة . ومقدرا في
المقصور والمنقوص مثلاً ، وهناك الإعراب
المحلي في المبهنيات والجميل .

ومن أنواع الإعراب التي تأتي على غير
الوجه المألوف :

الإعراب على التوهم :

ويكثر هذا في المجرور : كقول زهير

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى
وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(٣)

بجر « سابق » المعطوف على « مدرك »
على توهم أن المعطوف عليه مجرور بالباء
الزائدة ، والتقدير : لست بمدرك .

وقد سعى هذا النوع من الإعراب في
القرآن الكريم بالعطف على المعنى ، صونا
لكلام الله تعالى عن التوهم .

وقد وقع هذا العطف في المجزوم كقراءة
غير أبي عمرو : (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ
قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنُ)^(٤) ، فإن معنى
« لَوْلَا أَخَّرْتَنِي فَأَصَّدَّقَ » ومعنى « إِنْ
أَخَّرْتَنِي فَأَصَّدَّقَ » واحد .

(١) انظر هذه المعاني في اللسان (عرب) .

(٢) انظر شرح الكافية للمؤلف / ٩ .

(٣) المفنى ٦١٩ .

(٤) المنافقون / ١٠ .

توقع في المنصوب اسماً. كما قال بعضهم في قوله تعالى : (وحفظاً من كلِّ شيطانٍ ماردٍ)^(١) ، إنه عطف على معنى « إننا زيننا السماء الدنيا بزينة الكواكب » . والمعنى : « إننا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء وحفظاً .

أما في المنصوب فعلاً فقد قيل في قراءة حفص : (لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ)^(٢) بالنصب ، إنه عطف على معنى « لَعَلِّي أَبْلُغُ » وهو « لَعَلَّنِي أَنْ أَبْلُغَ » فإن خبر « لَعَلُّ » يقتضون « بَيِّنَ كَثِيرًا » .

وأما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى : (ومن آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُمْ)^(٣) إنه على تقدير : ليبشركم وليذيقكم ، أو على معنى : وليذيقكم وليكون كذا وكذا . ومن هذه الأنواع :

الإعراب بقصد اللفظ أو الحكاية :

والحكاية والمحاكاة . المماثلة والمشابهة في الذات أو الفعل أو القول .

ويراد بها في الاصطلاح : إيراد اللفظ المسموع بهيئته ، أو إيراد صفتيه أو معناه . فإذا قيل : رأيت زيداً ، فتقول : من زيداً؟ بالنصب ، كما ورد في عبارة المتكلم والحكاية نوعان : حكاية جملة . وحكاية مفرد .

فالأول كقول ذي الرمة :

سمعتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا
فقلتُ لِيَصِيدَاحَ انْتَجِعِي بِإِلَّا^(٤)

برفع « النَّاسِ » ، إذ سمع قوماً يقولون : الناس ينتجعون غيثاً ، فحكى ذلك كما سمع . وكقولك : قرأت على فصحه محمد رسول الله .

أما الثاني فكقول بعض العرب - وقد قيل له : هاتان تمرتان - ذعنا من تمرتان . وهو شاذ .

(١) الصافات / ٧ .

(٢) غافر / ٣٦ - ٣٧ .

(٣) الروم / ٤٦ .

(٤) المقتضب / ٤ - ١٠ - صيدح : ناقة الشاعر .

وهناك - أيضاً - الإعراب على العارية :
 كما في قوله تعالى : (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ
 إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) ^(١) . « فَإِلَّاؤُا » هنا اسم
 بمعنى « غير » ، وهى صفة « لِآلِهَةٍ »
 يظهر إعرابها على ما بعدها ، ولفظ الجلالة
 مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره منع من
 ظهورها حركة العارية ، أى حركة « إِلَّا
 المعارة لما بعدها .

الإعراب على المجاورة

إن ظاهرة الإعراب هذه متولدة عن
 الجوار في المنفصل . وهذا النوع من
 الإعراب ليس محل اتفاق بين العلماء ،
 كما سنرى . وسنبداً القول في هذا النوع
 بإيراد الشواهد الواردة في كلام العرب ،
 ثم في القرآن الكريم . ومن ثم نشير إلى
 بعض آراء العلماء فيه .

في الشعر

(١)

منه قول امرئ القيس :

كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلْبِهِ
 كَبِيرٌ أَنَسٌ فِي بَجَادٍ مُّزْمَلٍ ^(٢)

اختلاف النحاة في الجر على الجوار ،
 فقال به الخليل وسيبويه وخرجا عليه هذا
 البيت من قول امرئ القيس . وتبعها
 شراح المعلقات ، وأنكره السيرافي شارح
 كتاب سيبويه ، وابن جني ، وجماعة .
 أما سيبويه فيقول فيه : إن كلمة
 « مزمل » معناها ملتف ، و « في بجاد »
 يتعلق به ، ولا شك أن الملتف في البجاد
 - أى الكساء - هو « كبير أناس » ،
 « وكبير أناس » مرفوع لأنه خبر كان ،
 فلو جرى اللفظ على وجهه الصحيح
 لارتفع « مزمل » على أنه نعت
 « لكبير » ، فيكون في البيت الإقواء ،
 لكنه جره ، وهذا الجر لمحاورة « بجاد »
 المجرور بـي .
 وأما المنكرون للجر على الجوار فقالوا :
 ليس قوله « مزمل » نعتاً « لكبير »
 بل هو نعت سببى لبجاد ، وأصل الكلام :
 « في بجاد مزمل لابسه » أو « في بجاد
 مزمل فيه » أو نحو ذلك ، فحذف اللابس
 في الأول ، وحذف حرف الجر ، وهو في
 التقدير الثاني ، فاتصل الضمير بعامه ،
 وهو مزمل ، واستتر فيه .

(١) الأنبياء / ٢٢ .

(٢) انظر مملته - ثبير : اسم جبل . استعمار المرانين لأوائل المطر . جعل الجبل شيخاً مزملاً في كساء مخطط .

وقد جاء في المعنى باب « الأمور التي
يكتسبها الاسم بالإضافة » قوله : وإلى
هذا يشير بعض الفضلاء :

عليك بأرباب الصدور فمن غدا
مضافاً لأرباب الصدور تصدرا

وإياك أن ترضى صحابة ناقص
فتنحط قدراً من علاك وتحقرا
فرفع « أبو من » ثم خفض « مزمل »

يبين قولي معزياً ومحذرا

والإشارة بقوله « ثم خفض مزمل »
إلى قول امرئ القيس في البيت المذكور ،
ذلك أن « مزملاً » صفة « لكبير » ،
فكان حقه الرفع ، ولكنه خفض لمجاورته
للمخفوض (١) . وقد سبقت الإشارة إلى
هذه الأبيات .

(٢)

قال الحطيئة :

فإياكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وادٍ
هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِي (٢)

استشهد به العلماء في قوله : « هموز
الناب » فإن الرواية في هذه الكلمة بجر
« هموز » مع أنها نعت للمحبة المنصوب
على التحذير . وقد جر الشاعر هذه الكلمة
لأنها في مجاورة كلمة مجرورة ، وهي قوله
« وادٍ » « والهموز » مؤنثة لكونها صفة
للمحبة ، والوادي مذكر . فدل على أنه
لا يلزم للجر في المجاورة أن يكون المتجاوران
متساويين في التذكير والتأنيث . كما ذهب
إليه الخليل بن أحمد ، بل يجوز تخالفهما
في التذكير والتأنيث ، وفي التعريف والتذكير .
وفي الأفراد والتثنية والجمع .

وأثبتته البغدادي في الخزانة شاهداً على
جر « هموز الناب » جر الجوار . وكذلك
في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي .

وقال ابن جنى : جر « هموز » لمجاورته

الواد ، مع اختلاف المضاف والمضاف إليه
تذكيراً وتأنيثاً .

(١) انظر القول في هذا البيت في معنى اللبيب / ٦٦٩ .

(٢) الحصائص ٣ / ٢٢٠ - خزانة الأدب ٢ / ٣٢١ - المنصف لابن جنى ٢ / ١٥ - أمالي ابن الشجري

١ / ٢٤٢ - شرح ديوان الحماسة ٤١٧ - ديوان الشاعر ٦٩١ أراد بالحبة نفسه - هموز الناب : شديدة الدفع به -
السي : الند والمثل أي : هو أشرف منهم ، ولا يستوون معه .

(٣)

قال دريد بن الصمة :

نَجِئْتُ إِلَيْهِ وَالرَّمَاحُ تَنْوِشُهُ

كَوَقْعِ الصَّيَاصِي فِي النَّسِيجِ الْمُمَدِّدِ

فَدَافَعْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَبَدَّدَتْ

وَحَتَّى عَلَانِي حَالِكُ اللَّوْنِ أَسْوَدٌ^(١)

« فأسود » صفة « لحالك اللون » ،

« وأسود » مجرور بدليل الروي^٢ ، و« حالك

اللون » مرفوع لأنه فاعل « علاني » ، ولكنه

جرر « أسود » لكونه بجوار « اللون »

المجرور بالإضافة .

وكثير من العلماء يهونون الأمر في الإقواء

ولا يعدونه عيباً قبيحاً ، فيجعلونه « وحتى

اعلاني حالك اللون أسود » برفع أسود .

أ. ويروي : « وحتى علاني حالك لون أسود »

والضعف فيه ظاهر . ألا ترى أنه قال :

« حالك » وهو الشديد السواد ، ثم قال :

لون أسود . وفي إضافة « لون » إلى

أسود « مالا يرتضى ؟ .

وأجود من هذا أن يقال : « حالك اللون

أسودى » وهو يريد « أسودى » بالتشديد ،

كما قيل في الأحمر أحمرى ، وفي الدوار -

دواري ، ثم خففت ياء النسبة بحذف

أحدهما ، وهو الأول ، وجعل الثاني صلة

وجاء في الأصمعيات « أسود » بالرفع :

وهو إقواء .

(٤)

قال الشاعر :

السالكُ الثغرةَ اليقظانِ سالِكُهَا

مَشَى الْهَلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْلُ الْفُضْلُ^(٢)

ففي هذا البيت - عند النحويين -

شاهد ، هو الرفع على المجاورة . وتفصيل

ذلك : أن « الفضل » صفة « للهلوك »^٣

فحقه الجر ، إلا أنه ارتفع بمجاورة

« الخييل » ، كما أنهم خفضوا على

المجاورة فقالوا : هذا جحر ضب خرب .

(١) شرح ديوان الحلياسة للرزوقي ٢ / ٨١٧ - الأصمعيات ١٠٩ - المنصف ٢ / ٧٨ أى : دافعت عنه

الحليل - الفرسان - حتى انكشفوا وإلى أن جرحت فسال الدم على .

(٢) الخصائص ٢ / ١٦٧ - مع الموامع ١ / ١٨٧ ، ٢ / ١٤٥ - الدرر اللوامع ١ / ١٦٠ - حاشية الشيخ

ياسين على شرح التصريح ١ / ٣٢٧ - ديوان الهذليين ٢ / ٣٤ الثغرة والثغر : موضع الخيانة . الهلوك : الفئجة

المتثنية . الحليل : درع يخاط أحد شقيه ويترك الآخر . الفضل من النساء : التي عليها ثوب واحد .

قال الشيخ ياسين في حاشيته على شرح
ابن علي الفاكهي لقطر الندى ١١٧/٢ مايلي :
« وقال بعض معاصرينا أكثرهم يعتقد
أي الأعراب بالمجاورة - مخصوصاً
بالمجرور . قال : وقد جاء في المرفوع ،
وأنشد البيت ، وقال : فإنه رفع الفضل
اتباعاً لما قبله لقربه . قلت : وليس الرفع
كما ذكر اتباعاً للخيعل ، بل رفعه على
أنه نعت للهالك على الموضع ، لأن معناه :
كما تمشي الهالك الفضل وعليها الخيعل .

(٥)

ومنه قول الأخطل :

جَزَى اللهُ فِيهَا الْأَعْوَرَيْنِ مَلَامَةً
وفروة ، ثَفَرَ الثُّورَةَ الْمُتَضَاجِمِ^(١)

حيث خفض « المتضاجم » وكان حقه
النصب ، لأنه من صفة الثفر ، لكنه
خفضه على الجوار .

(٦)

ومنه قول الأنباري في شرح القصائد

السبع الطوال الجاهليات : أنشدنا أبو شعيب
الحراني ، قال : أنشدنا سلمة :

كَأَنَّ نَسِجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ^(٢)

خفض « المرمل » على الجوار « للعنكبوت »
وهو في المعنى نعت للنسيج .

- وأورده صاحب المخصص بالكسر ،
وقال : فعلى الجوار .

- ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله :
« المرمل » فإنه مجرور بدليل الروي ، وهو
صفة لنسيج العنكبوت المنصوب لكونه
اسم « كأن » ، ولما كان النعت يطابق
المنعوت في حركة إعرابه ، كان من المسلم
به أن هذه الكسرة التي في « المرمل »
ليست هي الحركة التي اقتضاها العامل ،
لأن العامل يقتضي فتحة ، فهو إذا منصوب
وعلامه نصبه فتحة مقادرة على آخره منع
من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة .
وقال الأعمى : الشاهد فيه جرى « المرمل »
على العنكبوت نعتاً لها في اللفظ لقرب
جوارها منه .

(١) شعر الأخطل ٢ / ٥٠٦ - الثفر للسياح واستعارة للثورة ، وهو الحيا . المتضاجم : المائل يشبه به الذين
يلعنهم وينجزهم .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٧ - الخصائص ٣ / ٢٢١ - المخصص ١٧ / ١٧ - اللسان (رمل وغزل) .

وَكُنَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَجِيزُ
 مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين
 في التعريف والتنكير ، والتأنيث والتذكير
 والإفراد والتثنية والجمع . وسيبويه يجيز
 الحمل على الجوار ، وإن اختلف المتجاوران
 إذا لم يشكّل المعنى ^(١) .

(٧)

ومنه ما أنشده الفراء لدى الرمة :

كَأَنَّمَا ضَرَبْتَ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا
 قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجِ ^(٢)

فمحل الاستشاد من هذا البيت قوله
 « محلوج » ، فإن الرواية فيه بالجر ، مع
 أنه نعت لقوله « قطناً » المنصوب على أنه
 مفعول به لقوله « ضربت » وذلك لأن
 لأن هذه الكسرة ليست الحركة التي
 اقتضاها العامل ، وإنما هي كسرة المجاورة
 للمستحصد . فهو منصوب وعلامة نصبه
 فتحة مقدره على آخره منع من ظهورها
 اشتغال المحل بحركة المجاورة .

(١) انظر الكتاب ١ / ٤٣٧ .

(٢) ديوان الشاعر / ١٠٥ - شرح القصائد السبع للأبى / ١٠٧ - المستحصد : محكم الفتل والصنعة
 محلوج : مندوف ، أى استخراج منه الحب .

(٣) ديوان زهير / ٨٧ - الإنصاف ٦٠٣ :

ومنه لزهير :

لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَغَيْرَهَا
 بَعْدَى سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ ^(٣)

الاستشهاد به في قوله « والقطر » فإنه
 مجرور بدليل أن روى القصيدة مجرور
 فيسبق الوهم أنه معطوف على « المور »
 لأنه هو المجرور بإضافة « سوافى » إليه ،
 ولو عطف على « المور » للزم أن يكون
 معمولاً « لسوافى » ، لأن العامل في المعطوف
 هو العامل في المعطوف عليه ، ويلزم أن
 يكون تقدير الكلام : سوافى المور وسوافى
 القطر . والمعنى : أن الذى غير هذه الديار
 الرياح والمطر ، وهذا المعنى لا يتأدى إلا
 بأن يكون « القطر » معطوفاً على « سوافى »
 « سوافى » مع أنه ليس للمطر سوافى
 فيكون مرفوعاً في التقدير ، وجره لمجاورة
 المجرور . فنقول : « القطر » معطوف
 على سوافى « والمعطوف على المرفوع مرفوع
 وعلامة رفعه ضمة مقدره على آخره منع
 من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة

(٩)

ومنه قول امرئ القيس :

فَظَلَّ طَهَاءَ اللَّحْمِ مَا بَيَّنَّ مُنْضِجٌ
صَفِيْفًا شِوَاءَ أَوْقَدِيرٍ مُعْجَلٍ^(١)

كان جر « قدير » في هذا البيت مثار
خلاف بين العلماء .

قال ابن هشام في المغني : أجاز البغداديون
إتباع المنصوب بمجرور ، وأنشد البيت .

والقدير : المطبوخ في القدر ، وهو
عندهم عطف على « صفييف » ، وخرّج
على أن الأصل « أو طابخ قدير » ثم حذف
المضاف وأبقى جر المضاف إليه كقراءة
بعضهم (والله يُريدُ الآخرة)^(٢) بالخفض
أو أنه عطف على « صفييف » ولكن
خفض على الجوار ، أو على توهم أن
« الصفييف » مجرور بالإضافة .

(١٠)

ومنه قول الشاعر :

كَمْ تَمَشَّشْتُ مِنْ قَصٍّ وَإِنْفَحَةٍ
جَاءَتْ إِلَيْكَ بِذَلِكَ الْأَضْوَانِ السُّودِ^(٣)

نقول : تمششت العظم ، إذا مصصت
أطرافه . والقص - بفتح القاف - عظام
الصدر ، أو رأس الصدر . والإنفحة -
بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الفاء -
كرش الحمل أو الجدى إذا كان لم يأكل ،
فإذا أكل فهو كرش ، والأضوان : جمع
الضأن .

فقول الشاعر : « وإنفحة » لا يجوز
أن يكون معطوفاً على « قص » لأنه لو كان
كذلك لكان قوله « تمششت عاملاً فيه
ومعلوم أن التمشش خاص بمص العظم ،
والإنفحة ليست عظماً ، فوجب أن يكون
قوله « إنفحة » مفعولاً به لفعل محذوف .
وتقدير الكلام : كم تمششت من عظم
وأكلت إنفحة ، ويكون « إنفحة » منصوباً
بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بحركة المجاورة .

(١) ديوانه - ١٥٦ - شرح الزوزني / ١٢٢ - الصفييف : ما صنف مرققا على الجمر . القدير : ما طبخ
في القدر .

(٢) الأنفال / ٦٧ .

(٣) انظر الإنصاف ٢ / ٦٠٣ - شرح المفصل ١ / ٩٥ .

(١١)

لقد أثبت النحاة الجبر بالمجاورة للمجرور
في النعت والتوكيد ، واستشهدوا بالبيت
التالى لأبي الغريب :

يَا صَاحِبِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ
أَنْ لَيْسَ وَضَلُّ إِذَا انْحَلَّتْ عَرَى الذَّنْبِ^(١)

الشاهد فيه قوله « كلهم » فالرواية
بجر « كل » مع أنها توكيد « لذوى »
المنصوب على المفعولية ، والتوكيد يتبع المؤكد
في إعرابه ، فكان حقه أن ينصب « كلا
لذلك ، لكنه لما وقع مجاوراً « للزوجات »
المجرور بالإضافة جره لمناسبة الجوار .

وجاء في شرح شواهد الرضى بأن جر
الجوار لم يسمع إلا في النعت على القلة ،
وقد جاء في التوكيد في بيت على سبيل
النكرة وأشار إلى البيت المذكور .

وقد أشار ابن هشام إلى جر الجوار
في هذا البيت في الشذور ، وكذلك
الشنقيطى صاحب الدرر اللوامع ؛ إذ صرح

بأن الجمهور من البصريين والكوفيين
أثبتوا الجبر بالمجاورة للمجرور في النعت
والتوكيد .

في النشر

(١)

ومما حمل على الجوار في نشر العرب إذ
أعطى حكم ما جاوره القول المشهور :

« هذا جُحْرٌ ضَبَّ خَرِبٍ »

بالجر .

وفي هذا يقول سيبويه : ومما جرى نعتنا
على غير وجه الكلام :^(٢) « هذا جحر
ضب خرب » ، فالوجه الرفع ، وهو أكثر
كلام العرب وأفصحهم ، وهو القياس ،
لأن الحرب نعت الجحر ، والجحر رفع ،
فكان حقه الرفع مثله ، ولكن بعض
العرب يجره لمجاورته المجرور ، وليس
بنعت للضب ، ولكنه نعت للذى أضيف
إلى الضب ، فجروه لأنه نكرة كالضب ،
ولأنه في موقع يقع فيه نعت الضب ،
ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد .

(١) المنى - ٦٨٣ / هـ المواع ٥٥ / ٢ - شرح المقامات للشريشى ١٥٩ / ٢ .

انحلت عرى الذنب : يقصد استرخاء الذكر .

(٢) الكتاب ٢١٧ / ١ .

للمناسبة بين اللفظين المتجاورين . فلأنتحتاج
لعامل ، لأن الإتيان بها إنما هو لمجرد أمر
استحسناني لفظي لاتعاق له بالمعنى (٢).

في القرآن الكريم

قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا
قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ
إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ
إِلَى الْكَعْبَيْنِ) (٣)

قرأ بعضهم « وأرجلكم » بالجر ، المجاورة
المخفوض ، وهو الرئوس ، وكان حقه
النصب كما في القراءة الأخرى ، عطفاً
على الوجوه والأيدي .

والجر بالجوار قول جساعة من المفسرين
والفقهاء ، وخالفهم في ذلك المحققون
الذين يرون أن الجر بالجوار لا يحسن في
المعطوف ، لأن حرف العطف حاجز بين
الاسمين ومبطل للمجاورة .

وجاء في الشنور (٤) : لا يمتنع في القياس
المخفوض على الجوار في عطف البيان ، لأنه

ألا ترى أنك تقول : هذا حب رمان ؟
فإذا كان لك قلت : هذا حب رمان ،
فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان ،
إنما لك الحب .

ومثل ذلك : هذه ثلاثة أثوابك ، فكذلك
يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان .
تقول : هذا جحر ضبي ، والجحر والضب
بمنزلة اسم مفرد ، فانجر الخرب على الضب
كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب .

ومع هذا فإنهم أتبعوا الجر الجرح كما
أتبعوا الكسر الكسر ، نحو قولهم : بهم
وبدارهم - أي : لولا كسرة الباء لقلت
هم ، بضم الهاء - وما أشبه ذلك (١)

وإذا كان « خرب » مرفوعاً أصلاً ولكنه
جر للمجاورة ، فعلاية رفعه ضمة مقدره
على آخره منح منها اشتغال الماحل بحركة
المجاورة .

فحركة المجاورة ليست بحركة بنسأ
ولا إعراب ، وإنما هي حركة اجتلبت

(١) الكتاب ١ / ٢١٧ .

(٢) حاشية الدسوقي على المغنى ٢ / ٣٠٣ .

(٣) المائدة / ٦ .

(٤) شلور الذهب / ٣٣٢ .

كالذمت والتوكيد في مجاورة المتبوع ،
وينبغي امتناعه في البدل ، لأنه في التقدير
من جملة أخرى ، فهو محجوز تقديراً .

ورأى هؤلاء الذين يمنعون الجر على
الجوار ، أن الخفض في الآية بالعطف على
لفظ « الرؤوس » .

وجمعوا بين القراءتين : قراءة النصب
التي تفيد أن الأرجل مغسولة ، وقراءة
الجر التي تفيد أن الأرجل ممسوحة . وفي
الآية أقوال كثيرة^(١) .

ورجح صاحب الشنور هذا العطف بأن
حمل على المجاورة شاذ ينبغي صون القرآن
عنه ، وبأن الحمل على المجاور « رؤوسكم »
أولى من الحمل على غير المجاور « الوجوه
والأيدي » .

وقد رد نظام الدين النيسابوري الكسر
على الجوار^(٢) ، لأن ذلك لم يجرى في

كلام الفصحاء ، وجاء حيث لا لبس .
ولا عطف ، بخلاف الآية .

وزاد الطبري أن الجوار لا حرف حائل
فيه بين المتجاورين^(٣) .

ويرى أبو حيان أن الخفض على الجوار
ضعيف جداً^(٤) .

إلى مثل ذلك ذهب الآلوسي . ورأى
أن الكسر على الجوار معدود في اللحن الذي
قد يتحمل لأجل الضرورة في الشعر ،
وكلام الله تعالى يجب تنزيهه عنه^(٥) .

أما القرطبي فقال : وقد قيل : إن قوله
« وأرجلكم » بالخفض معطوف على اللفظ
دون المعنى ، وإنما خفض للجوار كما تفعل
العرب ، وقد جاء هذا في القرآن وغيره .
لَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ
مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ^(٦)) بالجر ، والقراءة
لابن كثير وأهل البصرة غير يعقوب .

(١) انظر الكشاف ١ / ٥٩٧ .

(٢) غرائب القرآن و رغائب الفرقان ٦ / ٥٣ .

(٣) مجمع البيان ٦ / ٣٤ .

(٤) البحر المحيط ٣ / ٤٣٧ .

(٥) روح المعاني ٦ / ٧٣ .

(٦) الرحمن / ٣٥ .

واستطرد قائلاً : وهذا مذهب الأخفش
وأبي عبيدة ورده النحاس^(١) .

وقدر آيت في صورة عن مخطوطة كشف
الكشاف^(٢) لعمر القزويني ، الموجودة في
دار الكتب مايلي :

« ... جاز أن يكون على الجوار ، وجاز
أن يكون من قبيل :

* عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا *

والثاني اختيار الزجاج وكثيرين تعليلاً
بأن الإعراب بالجوار قليل في كلام
الفصحاء ، وليس بذلك ، لأنه باب كثير
الشعب في فنون العربية ، وإذا جاز بالعفايا
والعشايا فهذا هو الجوز .

ومراده : أن العافية جمعت على العفايا
لما جاورت العشايا للمشاكله بدلاً من
العافيات .

(٢)

وقيل بالإعراب على الجوار في « وحور
عيز » من قوله تعالى : (يَطُوفُ عَلَيْهِمْ

وَلَدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ
مِّن مَّعِينٍ . لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ .
وَفَاكِهَةً مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ . وَلَحْمٍ طَيْرٍ
مِّمَّا يَشْتَهُونَ . وَحُورٌ عِينٌ)^(٣) .

فقد قرئ « وحور عين » بالرفع والنصب
والجر .

فالرفع عطف على « ولدان » ، أو على
تقدير : لهم حور أو عندهم ، أو نساؤهم
حور ، أو لهم هذا كله وحور ، أو على
سرر موضونة حور عين^(٤) .

أما الجر فبالعطف على « أكواب » ،
أو على « جنات » مع تقدير حذف المضاف
بمعنى : في جنات النعيم وفي معاشرة أو مصاحبة
حور . قال به الزمخشري وهاجمه أبو حيان .

ويجوز أن يبقى على ظاهره المعطوف ،
أي : أن الولدان يطوفون عليهم بالمأكول
والمشروب والمنكوح ، كما تأتي الخدام
بالسراري للملوك ويعرضونهم عليهم^(٥) .

(١) الجامع لأحكام القرآن ٨٧ / ٦ .

(٢) المخطوطة / ٢٨٦ .

(٣) الواقعة ٢٢ / ١٧ .

(٤) انظر جامع البيان ١٠١ / ٢٧ - تفسير القرطبي ٢٠٤ / ١٧ .

(٥) تفسير القرطبي ٢٠٤ / ١٧ .

وأبي صاحب كشف الكشاف أن يكون
الجر للجوار^(١) .

أما الرواية بالنصب فعلى تقدير إضمار
فعل ، لأن المعنى : يعطون أكواباً وحوراً^(٢)

(٣)

وقال تعالى : (يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ
مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٍ فَلَا تَنْتَصِرَانِ)^(٣)

لقد قرئ « ونحاس » بالرفع والجر .
فقراء ابن كثير وأهل البصرة ، غير يعقوب
بالجر ، والباقون بالرفع .

ولم يشر أحد إلى أن الجر للجوار
إلا صاحب روح المعاني^(٤) ، فقال : وقرأ
ابن أبي إسحاق والنخعي وابن كثير ،
وأبو عمرو « ونحاس » بالجر ، على أنه
عطف على نار ، وقيل : « على شواظ »
وجر للجوار .

(٤)

وقال تعالى : (لِمَ يَكُن الَّذِينَ كَفَرُوا
مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى
تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ)^(٥)

لقد استشهد الكوفيون بهذه الآية الكريمة
في معرض حديثهم عن أن جواب الشرط
مجزوم على الجوار ، حيث قالوا : والحمل
على الجوار كثير . قال الله تعالى : (لِمَ يَكُن
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
وَالْمُشْرِكِينَ) ، ووجه الدليل أنه قال :
« وَالْمُشْرِكِينَ » بالخفض على الجوار ،
وإن كان معطوفاً على « الَّذِينَ » فهو مرفوع
لأنه اسم « يَكُن »^(٦) .

وجاء في روح المعاني^(٧) : وقرئ
« المشركون » بالرفع عطفاً على الموصول ،
وحمل قراءة الجمهور على ذلك ، واعتبار
أن الجر للجوار لا يخفى حاله ، والجار

(١) روح المعاني ٢٧ / ١٣٨ .

(٢) إملاء ما من به الرحمن ٢ / ٢٥٤ .

(٣) الرحمن / ٣٥ .

(٤) ٢٧ / ١١٣ .

(٥) البيئنة / ١ .

(٦) الإنصاف المسألة / ١٤ .

(٧) ٣٠ / ٢٠٠ .

والمجرور في موضع الحال من ضمير

« كَفَرُوا » .

- جل وعز - : « مَذْكُورًا . سَجِيعًا .

بَصِيرًا » . فنونا الأول ليوقف بين رؤوس

الآي . ونونا الثاني على الجوار للأول .

(٥)

وَمَا يُعْطَى حَكْمَ الْجَوَارِ - على خلاف -

« سلاسل » بالتسوين ، من قوله تعالى :

(إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا

وَسَعِيرًا)^(١) ، و « قوارير » الثانية من

قوله عز وجل : (وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ

فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا . قَوَارِيرَ مِنْ

فِضَّةٍ قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا)

(٦)

وَمَا حَمَلَ عَلَى الْجَوَارِ « محفوظ » من

قوله تعالى : (بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ . فِي

لَوْحٍ مَحْفُوظٍ)^(٤) ، بالجر .

قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن^(٥) :

وقد جاءت هذا ، أي : الخفض على الجوار ،

في القرآن وغيره . قال الله تعالى : (يُرْسَلُ

عَلَيْكُمْ مِمَّا تُشَاوِظُ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٍ) بالجر ،

لأن النحاس الدخان . وقال : (بَلْ هُوَ

قُرْآنٌ مَجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ) بالجر .

وأراد القرطبي أن « محفوظ » حقه

الرفع ، لأنه نعت « لقرآن » المرفوع ،

ولكنه جر لمجاورته « لوح » المجرور .

قال القرطبي في تفسيره^(٢) : رأيت في

مصحف عثمان « سلاسل » بالألف ،

و « قوارير » الأول بالألف ، وكان الثاني

مكتوباً بالألف، فحككت فرأيت أثرها هناك

بيننا . فمن صرف فله أربع حجج . وذكر

في الحجة الثالثة ما يلي :

نونت « قوارير » الأول لأنه رأس آية ،

ورؤوس الآي جاءت بالنون ، كقوله

(١) الإنسان / ٤ .

(٢) الإنسان / ١٥ - ١٦ .

(٣) ١٢١ / ١٩ .

(٤) البرج / ٢١ - ٢٢ .

(٥) ٩٤ / ٦ .

(٧)

ومنه قوله تعالى على لسان شعيب عليه السلام لقومه : (إِنِّي أَرَأَيْتُمْ بِيخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مَّحِيPT)^(١) .

فقد جاء في التفسير الكبير للفخر الرازي^(٢) قوله : « والمحيط من صفة اليوم في الظاهر ، وفي المعنى صفة العذاب ، وذلك مجاز مشهور ، كقوله : هذا يوم عصيب .

أما في روح المعاني للآلوسي فقد ذكر مانصه - بعد أن ذكر أكثر من وجه « وجوز أن يكون « محيط » نعتاً لعذاب وجر للجوار . وقيل : هو نعت ليوم جار على غير ما هو له ، والتقدير : عذاب يوم محيط عذابه ، وليس بشئ^(٣) كما لا يخفى^(٤) .

التجاور يقع في المرفوع والمنصوب والمجرور والمجزوم

من استقصاء الأمثلة والشواهد التي وردت في التجاور على اختلاف أضربه ، نستطيع

(١) هو د / ٨٤ .

(٢) ٤٠ / ١٨ .

(٣) ١١٥ / ٢ .

(٤) الإنصاف المسألة / ٨٤ .

القول بأن الإعراب على المجاورة قد تردد على السنة العرب مستوفياً علامات الإعراب الأربعة : الرفع ، والنصب ، والجر ، والجزم .

كما أنه يمكن القول بأن التجاور قد وقع في النعت كثيراً ، وفي المعطوف قليلاً وفي التوكيد نادراً ، وأنه كان في المجرور متوافقاً ، وفي غير ذلك قليلاً أيضاً .

وأستطيع القول : إنني لم أعثر على مثال للمنصوب في المنفصل من تجاور الألفاظ ، على حين وجدت طائفة كافية منه في تجاور المعاني .

أما المرفوع في المنفصل فكان شاهداً واحداً على حين كانت منه طائفة شافية في الجوار على المعنى .

الجوار في المجزوم

لقد ذهب اللغويون إلى أن الجوار يقع في المجزوم ، وأن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، كما قال الكوفيون^(٤)

واختلف البصريون : فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط . وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه .

وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط .

وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :

إنما قلنا : إنه مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الجزم ، فكان مجزوماً على الجوار ، والحمل على الجوار كثير . قال الله تعالى : (لِمَ يَكُن الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ)^(١) وجه الدليل أنه قال : « وَالْمُشْرِكِينَ » بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفاً على « الَّذِينَ » ، فهو مرفوع لأنه اسم « يَكُن » .

وقال تعالى : (وَاسْتَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَتَيْنِ)^(٢) بالخفض على الجوار ، وهي قراءة أبي عمرو ، وابن كثير وحمزة ، ويحيى عن عاصم ، وأبي جعفر ، وخلف . وكان ينبغي أن يكون منصوباً ، لأنه معطوف على قوله : « فَأَغْسِلُوا وجوهكم وَأَيْدِيكُمْ » كما في القراءة الأخرى ، وهي قراءة نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وحفص عن عاصم ، ويعقوب . ولو كان معطوفاً على قوله « برءوسكم » لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لامغسولة ، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف ، والخلف ، إلا فيما لا يعد خلافاً .

واستطرد الكوفيون يأتون بأهثلة وشواهد شعرية يدللون بها على مجيء الجوار وكثرة وقوعه في كلام العرب إلى أن قالوا :

فكذلك ههنا : جواب الشرط . كان ينبغي أن يكون مرفوعاً ، إلا أنه جزم للجوار ، ولهذا إذا حلت بينه وبين فعل الشرط بالفاء ، أو باذا ، رجع إلى الرفع . وقال الله تعالى : (فَمَنْ يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ

(١) البينة / ١ .

(٢) المائدة / ٦ .

بِخَسَا وَلَا رَهَقًا^(١) ، وقال تعالى : (وَإِنْ
تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ
يَقْنَطُونَ)^(٢) .

حقيقة الاعراب بالمجاورة

أهو أسلوب أم ظاهرة شاذة ؟

اختلف العلماء في الإعراب بالمجاورة :
فهم بين مؤيد له ، يرى إباحته بشروط
خاصة ، وبين معارض له ، ذاهب إلى
وجوب التشدد في إغفاله وإهماله ، منكر
لمكانته بين الأساليب العربية الفصيحة ،
لأنه من الغلط .

وسنورد طائفة من أقوال العلماء لنرى
مواقفهم من الإعراب على الجوار . كما
سنورد بعض آراء علماء التفسير لنتبين
نظرتهم إلى هذا الإعراب من زوايتهم ،
إذ لا بد لعالم التفسير أن يكون عالماً ،
بالعربية ، فهي عدته وسلاحه لفهم ،
وتوضيح آي الذكر الحكيم ، فلم يقعد
لهذا العلم ولم يتصدر له إلا بعد أن ارتقى
إلى مرتبة الاجتهاد في التفسير ، والتي

من أول شروطها الإلمام بعلم النحو : أضيف
إلى ذلك أن بعضهم قد استشهد بآراء
النحاة عند تعرضهم لهذا الموضوع .

يتمول سيبويه : « ومما جرى نعتاً على
غير وجه الكلام : « هذا جحر ضب
خرب » فالوجه الرفع ، وهو أكثر كلام
العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن
الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ،
ولكن بعض العرب يجره » .

واشترط الخليل لجواز الحمل على الجوار
استواء المتجاورين في التعريف والتنكير ،
والتأنيث والتذكير ، والأفراد والتثنية والجمع ،
على حين يجيز سيبويه ذلك مع اختلافهما
إذا لم يلبس المعنى^(٣) .

فسيبويه والخليل لا ينكران الجر على
الجوار ، فهما متفقان فيه ، ولكن لكل
منهما شروطه ، فقلنا قالا به ، وخرج
عليه قول امرئ القيس :
كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبِلِهِ
كَبِيرٌ أَنَّاسٍ فِي بَجَادٍ مَزْمَلٍ
كما مرّ .

(١) الجن - ١٣ .

(٢) الروم - ٣٦ .

(٣) الكتاب ١ / ٢١٧ .

وقد جاء في شرح الرضى لكافية
أبى الحاجب آخر باب النعت مايلي :

« فقد وجدوا أن المضاف إليه قد يوصف
لفظاً والنعت للمضاف إذا لم يلبس ،
وسموه الجر على الجوار ، وذلك للاتصال
الحاصل بين المضاف والمضاف إليه .

ثم ذكر أن الجر على الجوار لم يسمع
إلا في النعت على القلة ، وأنه جاء في -
التأكيد على سبيل النادرة في :

يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم
أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب

أما ابن هشام فقد منع الإعراب على
الجوار في البدل ، فقال : لا يمتنع في
القياس الخفض على الجوار في عطف -
البيان ، لأنه كالنعت والتوكيد في
مجاورة المتبوع ، وينبغي امتناعه في البدل
لأنه في التقدير من جملة أخرى ، فهو

محجوز تقديراً ، واعتبره شاذاً في القرآن
ينبغي صونه عنه (١) .

والذى عليه المحققون أن الخفض بالجوار
يكون في النعت قليلاً ، ويكون في التوكيد
نادراً ، وأنه لا يكون في النسق ، لأن
العاطف يمنع من التجاور .

أما ابن الأنبارى فقد رد قول الكوفيين
بأن الإعراب على الجوار يقع في الجزوم ،
وأبطل دعواهم بقوله : إن الحمل على
الجوار من الشاذ الذى لا يعرج عليه (٢) .

أما عمر القزوينى فى مخطوطه كشف
الكشاف (٣) فقد أباحه لأنه باب كثير
الشعب فى فنون العربية وإذا جاز -
« بالعفايا والعشايا » ، فهنا أجوز ، كما مر
يرى الأوسى أنه يكون بدون حرف
العطف ، وأن العرب لم تتكلم به مع حرف
العطف ، وأنه معدود فى اللحن الذى قد
يتحمل لأجل الضرورة فى الشعر (٤) .

(١) شرح شذور الذهب / ٢٣٠

(٢) الإنصاف مسألة / ٨٤

(٣) كشف الكشاف - ٢٨٦ .

(٤) روح المعاني ٦ - ٧٣ .

وقال الطبرسي في مجمع البيان^(١)
«إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون
الإعراب بالمجاورة جائزاً في كلام العرب
أما القرطبي فقد قال به ، وأيد مجيئه
في القرآن وغيره . وبين أن هذا مذهب
الأخفش وأبي عبيدة ، وأن النحاس رده^(٢)
وقال النيسابوري : بأنه لم يجيء في
كلام الفصحاء وفي السبعة ، وأنه جاء
حيث لا لبس ولا عطف^(٣) .

ويرى صاحب البحر المحيط أنه لم يرد
إلا في النعت حيث لا يلبس ، على خلاف
فيه^(٤) .

رأى السيرافي وابن جنى في الإعراب على المجاورة

للسيرافي وابن جنى رأى يخالف رأي
القائلين بالإعراب على المجاورة ، فهما
ينكران هذا الضرب من الإعراب ، ويخرجان
ما ورد من ذلك ، مما يوحى في ظاهره بأنه
إعراب على المجاورة ، مثل قول امرئ
القيس :

(١) ٣٤ / ٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٨٧ / ٦ .

(٣) غرائب القرآن ٥٣ / ٦ .

(٤) البحر المحيط ٤٣٧ / ٣ .

(٥) القاعدة الثانية من الباب الثامن .

كَأَنَّ كَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبِلِهِ
كَبِيرًا أَنَّاسٍ فِي بَعَادٍ مَزْمَلٍ
وقول العرب : « هذا جحر ضب خرب
الحيث أنهما لم يحملوا ذلك على الغلط ،
وإنما حملاه على نظائره الكثيرة في القرآن
وغيره من أنه على حذف المضاف .

قال ابن هشام في المغني^(٥) : « أنكر
السيرافي وابن جنى الخفض في الجوار ،
وتأولوا قولهم : « خرب » بالجاء أنه
صفة نصب . ثم قال السيرافي : الأصل :
خرب الجحر منه ، بتنوين « خرب » ،
ورفع « الجحر » ، ثم حذف الضمير
للعلم به ، وحول الإسناد إلى ضمير الضب
ونخفض الجحر ، كما تقول : مررت
برجل حسن الوجه ، بالإضافة . والأصل
حسن الوجه منه ، ثم أتى بضمير الجحر
مكانه لتقدم ذكره فاستتر .

ثم يقول : والذي يقوى هذا أننا إذا
قلنا : خرب الجحر ، صار من باب حسن

المضاف إليه عن المضاف ، فارتفع ، واستتر^(٢) .

وقال في الخصائص^(٤) : « وتلخيص هذا أن أصله : هذا جحر ضبٍ خربٍ جحره ، فيجربى « خرب » وصفاً على « ضب » وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجل قائم أبوه ، فتجربى « قائماً » وصفاً على « رجل » ، وإن كان القيام للأب لا للرجل ، لما ضمن من ذكره^(٥) .

ثم يستطرد فيقول : والأمر في هذا أظهر من أن يأتى بمثال له أو شاهد عليه ، فلما كان أصله كذلك ، حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس « خرب » فجربى وصفاً

الوجه ، وفي « خرب » ضمير « الجحر » مرفوع ، لأن التقدير كان : خرب - جحره^(١) :

وللتفصيل نقول : « إن « خرباً » نعت « نصب » جار على غير من هو له . والجحر فاعل « بخرب » لأنها صفة مشبهة و « منه » متعلق « بخرب » ، ثم حذف « منه » للعلم به وإن كان ضمير الصفة ، ثم حول الإسناد لضمير الموصوف ، وهو الضب ، فقول : هذا جحر ضبٍ خرب الجحر ، ثم أتى بضمير الجحر مكان الجحر ، وقيل : خرب ، واستتر الضمير في « خرب » ، وتحمل « خرب » - ضميرين : الجحر ، وضمير الموصوف الذى استتر أولاً^(٢) .

أما ابن جنى فقد ذهب إلى مثل ذلك فقال : الأصل : خرب جحره ، ثم أنيب

(١) الكتاب ١ / ٢٠٩ .

(٢) حاشية الدسوقي على المغنى ٣٠٣ .

(٣) القاعدة الثانية من الباب الثامن .

(٤) ١ / ١٨٩ .

(٥) أى : ضميره يريد أن المسوخ مجيء قائم وصفاً للرجل ، وهو ليس بوصف له في الحقيقة ، بل الموصوف حقيقة الأب ، هو كضمن الأب ذكر الرجل .

على « ضب » ، وإن كان الخراب للجحر
لالضب ، على تقدير حذف المضاف .

وعقب ابن هشام في المغني^(١) على
قوليهما بقوله : « ويلزمهما استتار الضمير
مع جريان الصفة على غير من هي له ،
وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن
اللبس ، وقول السيرافي : إن هذا مثل
« مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين »
مردود ، لأن ذلك إنما يجوز في الوصف
الثاني دون الأول » .

وقد تناول ابن جنى الأمثلة التي جاءت
من هذا القبيل بالطريقة المذكورة . ومثل
ذلك قول امرئ القيس « مزمل » لأنه
أراد : مزمل فيه ، ثم حذف حرف الجر ،
فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول .

ومنه قول لبيد :

أَوْ مُذْهَبٌ جُدَّدَ عَلَى الْوَاحِدِ

النَّاطِقُ الْمَبْرُورُ وَالْمُخْتَمُ^(٢)

أى : المبرور به ، ثم حذف حرف الجر
فارتفع الضمير ، فاستتر في اسم المفعول
وعليه قول بشر بن أبي خازم :

لَتُحْتَمَلَنَّ بِاللَّيْلِ لِمِنْكُمْ ظَعِينَةٌ

إِلَى غَيْرِ مَوْثُوقٍ مِنَ الْأَرْضِ تَذْهَبُ^(٣)

أى : موثوق به ، ثم حذف حرف الجر
فارتفع الضمير ، فاستتر في المفعول .

هذا هو رأى ابن جنى وتأويله لما جاء
من أنماط الإعراب على المجاورة في كلام
العرب .

(١) القاعدة الثمانية من الباب الثامن .

(٢) الحصاص ١ / ١٩٣ .

(٣) الحصاص ١ / ١٩٣ .

خاتمة

العربية لغة متعادلة الفنون . ودوحة
متشعبة الأفنان . يستطيع المرء أن يجد
فيها بغيته . وكلما كانت اللغة متنوعة
الأساليب كانت أكثر عالمية . وأقوى
على مجابهة التيارات العاصفة . وأقدر على
تحملها واحتوائها ، وبالتالي أطول عمراً
وأبقى خلوداً .

إن اللغة ليست من الأهور التي يصنعها
فرد معين أو أفراد ؛ وإنما تخلقها طبيعة
الاجتماع ، وتنبعث عن الحياة الاجتماعية
وماتقتضيه هذه الحياة من تعبير عن
الخواطر وتبادل للأفكار . وللغة في كل
مجتمع نظام عام يشترك الأفراد في اتباعه
ويتخذونه أساساً للتعبير عما يجول في
خواطرهم وفي تفاهيمهم بعضهم مع -
بعض (١) .

إن لكل لغة طابعها الاجتماعي الخاص
في التعبير لا تطابق فيه غيرها من اللغات
في جميع خصائصها .

والطابع الاجتماعي الخاص باللغة العربية
فسيح المدى يتيح لأبنائها وحملتها لوائها أن

والعرب من الشعوب التي لقيت حظاً
عظيماً بأن منحهم الله هذه الجنة الوارفة
الظلال ، إلى جانب ما أوتوا من فصاحة
البيان وذراية اللسان ، فكان ذلك كله
سنداً لهم في التفنق في ضروب القول ،
وأساليب التعبير عن حوائجهم ومتطلبات
حياتهم .

وما دام الإنسان ، فيما يعبر عنه ، يحس
بهذا المجتمع وبصمالاته ، وما دام يتحدث
بوصفه عضواً من أعضاء هذا المجتمع ،
فلا بد أن يدور في فلك اللغة التي اصطلح
عليها هذا المجتمع . لأن هذا الفلك هو

(١) انظر اللغة والمجتمع لعلي عبد الواحد وافي / ٤ .

يصولوا فيه ويجولوا ويبرزوا فيه شخصياتهم
وعقولهم ونظامهم النفسى الخاص .

وإذا كان الذهب إنما هو معدن خاص
له مقوماته الخاصة ، فإن الصائغين
يستطيع كل منهم أن يبرز مواهبه وذوقه
فيما يصوغ من هذا المعدن من ألوان الحلى
المختلفة التى لاتقع تحت حصر . والناس ،
من أقدم الأزمنة ، مفتونون بهذا المعدن ،
يظهرون أذواقهم فيما اتخذوه ويتخذونه من
حلى تختلف طوابعها وأشكالها باختلاف
الزمان والمكان والجنس .

والعربية كنز ثمين تفنن أصحابه فى
إخراج لآلئه بصور شتى تخلب الأبواب
وتأسر الأفئدة . وإذا كان الإنسان فى
لغته العادية له طابعه الخاص ، وهو مع
ذلك لا يكاد يخرج ذوقه عن اللغة العامية
الجارية ، ولا يكاد يتعدى ما تسوغه هذه
اللغة من ألوان أساليب والتراكيب
والصيغ ، فإن الأمر هو كذلك بالنسبة
إلى من عرف الفصح ونفذ إلى أسرارها ،

ذلك بأنه مع دورانه فى حدود هذه اللغة ،
إنما يفصح عن حدود ذاته ورسوم شخصيته
ومن أجل ذلك قالوا : إن الأسلوب هو
الرجل^(١) .

فبالأسلوب طريقة التكلم فى التعبير
والتفكير وتصوره للأشياء وفهمه لها .
وإذا كان الأمر كذلك فمن منا يستطيع
الحكم على إمام الشعراء وأمير أمراء كندة
بضعف فى الأسلوب أو خروج عن الطابع
العام أو المألوف فى هذه اللغة . وهل جر
«مزمل» إلا وهو يعتمد على قدرة السامعين
على إدراك مغزاه والمقصود من مبناه ؟

لاشك أنه جره تفننا فى القول وتوسعا
فيه ، وهو من هو فى الاحتجاج بشعره .

وإذا جرينا وراء الأساليب التى لانتعد
بها ونعتبرها غير فصيحة ، وجدناها كثيرة ،
وهى مع ذلك عربية . منها :

إنَّ أباهَا وأبا أباهَا

قد بلغنا فى المجد غايتها^(٢)

(١) انظر أصول النقد الأدبى لأحمد الشايب / ٢٨٥

(٢) لرؤية أو لأبى النجم المعلى .

وتزود منا بين أذناه طعنة
دعته إلى هابي التراب عقيم^(١)

وقد ذهب العرب في لغتهم إلى إبدال
أحد التضعيفين بالياء ، كقول العجاج :

تقضى البازي إذا البازي كسر

والتقضى : الانقضاض ، كما يقولون :
تظنيت ، والأصل : تظننت ، لأنه
من الظن^(٢) .

وقد قرأ بعضهم في كتاب الله المصون
عن الضعف : « إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ »^(٣)

فالفنون العربية أكثر من أن يحصرها
عد ، ومن عادتهم أن يتوسعوا في الكلام
ويخلطوا بعضه ببعض ، فنجدهم يضمنون
كلمة معنى كلمة أخرى يصح أن تتسلط
على المعطوف والمعطوف عليه كما مر في
قول الراعي النميري :

إذا ن لغانيات برزن يوماً

وزججن الحواجب والعيونا

وقد ذهبوا شأوا بعيداً وتفننوا في التلاعب
بالألفاظ والأساليب فهم يعطون الشيء

(١) طوبر الحارثي - اللسان (هب) .

(٢) الكامل للمبرر ٢ / ٧٦٠ .

(٣) طه / ٦٣

حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو في
كليهما ، كجواز حذف خبر المبتدأ في
« إن زيدا قائم وعمرو » اكتفاء بخبر
« إن » ، لما كان « إن زيدا قائم » في
معنى زيد قائم .

ونراهم يشربون لفظاً معنى لفظ.
فيعطونه حكمه ويسمونهم « التضمين »
وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ،
كقول الفرزدق :

كيف تراني قالباً مجنياً

قد قتل الله زيدا عني

أي : صرفه عني بالقتل .

كما أنهم يغلبون على الشيء ما لغيره
لتناسب بينهما أو اختلاط ، لهذا قالوا :
« الأبوان » في الأب والأم ، وأمثاله
كثيرة .

ومن فنون كلامهم القلب ، وأكثر
وقوعه في الشعر ، كقول حسان :

كأن سبيئةً من بيت رأس

يكون مزاجها عسل وما

فيمن نصب المزاج ، فجعل المعرفة
الخبر ، والنكرة الاسم .

ومن ملح كلامهم تقارض اللفظين في
الأحكام ، كإعطاء « غير » حكم « إلا »
في الاستثناء بها ، وإعطاء « أن » المصدرية
حكم « ما » المصدرية في الإهمال ، كقوله :

أن تقرأن على أسماء ويحكما

منى السلام وأن لا تشعرا أحدا

وقد أشرنا إلى أنواع الإعراب المختلفة

كالإعراب بقصد اللفظ والحكاية ،

والإعراب على التوهم ، والإعراب على

العارية . وقد أقر العلماء هذه الأنواع من

الإعراب واعترفوا بأصالتها العربية ولم

ينكروها ، فما المانع من اعتبار الإعراب

على المجاورة ضمن هذه الأساليب العربية

التي ذكرنا ؟

إننى لا أرى غضاضة أو حرجا في اعتماد

هذا الأسلوب لأسباب ، منها :

أولا : إن هذه الظاهرة وردت في المعتمد

من كلام العرب ، وفي القرآن الكريم ،

وهذان من أهم المصادر التي اعتمد عليها

العلماء في استنباط قواعد النحو التي بين

أيدينا .

ثانياً : إن ورود شواهد قليلة على هذه
الظاهرة لا يعنى عدم وجودها ، ولا يستدعى
إنكارها ، حيث إن بعض الشواهد وردت
في القراءات القرآنية المعتمدة كقراءة
« وأرجلكم » بالخفض .

ثالثاً : يحمد للعربية سعتها وتعدد

أساليبها ، الأمر الذي يعين على التوسع فيها

وهذه ظاهرة من ظواهر الاتساع في اللغة

العربية ، لا أرى ما يمنع إقرارها .

رابعاً : إذا نفينا أسلوباً من أساليب

العربية لأنه لم يرقنا ، أو لندرة شواهده ،

كان لزاماً إنكار باقي الأساليب المشابهة

كالإعراب على التوهم ، مع أنه ورد في

القرآن الكريم باسم العطف على المعنى ،

كما سماه العلماء ، تنزيلها لكلام الله تعالى

عن لفظ « التوهم » ، وكذا الحال في

الإعراب بقصد اللفظ والحكاية وغيرهما .

خامساً : إن الذي حمل بعض العلماء

على دفعه وإنكاره - كما يغلب على

ظنى - أنهم استطاعوا تأويل هذه الأنماط

الواردة ، فلو لم يكن لهم مخرج بهذا

التطويل لما قالوا بعدم وجوده ، ثم لم هذا

التطويل في التأويل ؟ .

سادساً : إذا كانت قلة شواهده هي التي شجعت على إنكاره ، فإن الأمثلة والشواهد الواردة فيه أوفر وأكثر منها في الأنواع التي أوردناها .

سابعاً : من تقصى الأمثلة والشواهد في هذا النوع من الإعراب ، ومن خلال اختلاف الآراء حولها ، تبين أن كثيرين من النحاة والمفسرين قد أقروه واعترفوا بوجوده ، وإن كان بعضهم قد قال بنادرته واشترط آخرون شروطاً لتحقيقه كما مر فإن هذه الشروط وتلك النادرة ليستا من مبررات إلغائه .

ثامناً : إن المنكرين تكلفوا وتجشموا ما هم في غنى عنه ، فتلمسوا التخريجات لدعم آرائهم ، والعلماء مجتمعون على أن

الأخذ بالظاهر وعدم التقدير أولى وأجدر من التقدير والتأويل والحذف والتخريج .
وختاماً ، فإنني لا أرى بأساً في إباحة الأخذ بهذا الأسلوب والقياس عليه عند الضرورة وإذا لم يؤدي إلى اللبس ، وفي ذلك تنمية للغة وزيادة خصبها وثرائها والله أسأل أن يوفق أبناء هذه اللغة لخدمتها وصيانتها لتكون أداة سهلة للتعبير عن أفكار الناس ومصالحهم ووسيلة تفاهم وتعاون في سبيل البر والتقوى ، وأن تحمل في طياتها الخير للإنسانية ، وتؤدي رسالتها في تدعيم أسس السلام وسعادة البشرية في الدارين .

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام
على خاتم المرسلين وعلى آله وأصحابه
أجمعين .



المصادر والمراجع

- * الآلوسى : أبو الفضل شهاب الدين محمود ، روح المعاني فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، المطبعة المنيرية ، ودار إحياء التراث العربى - لبنان .
- * الأخطل : أبو مالك غياث بن غوث ، شعر الأخطل ، تحقيق فخر الدين قباوة حلب ١٩٧١ .
- * الأشموني : نور الدين أبو الحسن على بن محمد ، شرح الأشموني على الألفية ، مطبعة الحلبي ، القاهرة .
- * الأصمعي : أبو سعيد عبد الملك بن قريب ، الأصمعيات . تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، مصر .
- * الأنباري : أبو بكر محمد بن القاسم ، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٦٣ .
- * ابن الأنباري : كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ، الإنصاف فى مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة .
- * البخارى : أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي ٩ صحيح البخارى ، لجنة إحياء كتب السنة ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .
- * التبريزي : أبو زكريا يحيى بن على الخطيب التبريزي ، شرح القصائد العشر ، المطبعة المنيرية ، القاهرة ١٣٥٢ هـ .
- * جرير : ابن عطية الخطفي اليربوعي ، ديوانه ، شرح محمد بن حبيب ، تحقيق نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٩ ، ودار صادر ، بيروت ١٩٦٤ .

١٩٣

(م٣١ - ج ٦١ - مجلة المجمع)

- * ابن الجزرى : المحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى ، النشر فى القراءات العشر ، تصحيح على محمد الضباع ، المكتبة التجارية الكبرى .
- * الجمل : سليمان بن عمر العجيلى ، الفتوحات الإلهية ، طبعة الحلبي ، القاهرة :
- * ابن جنى : أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الهدى بيروت ، وطبعة القاهرة ١٩٥٢ م .
- المحتسب فى تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تحقيق على النجدى ناصف وعبد الحلیم النجار وعبد الفتاح شلبي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
- المنصف : تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، طبعة ١٩٥٤
- * ابن الحاجب : جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر ، شرح الكافية له ، دار الطباعة العامرة ١٣١١ هـ .
- * الحطيئة : جرول بن أوس ، ديوانه ، شرح ابن السكيت والسكرى والسجستاني ، تحقيق نعيان أمين طه ، القاهرة ١٩٥٨
- * ابن حنبل : أحمد بن محمد . مسنده ، شرح أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر ١٣٦٩ هـ – ١٩٥٠ م .
- * أبو حيان : محمد بن يوسف بن علي الأندلسي ، البحر المحیط ، الطبعة الأولى ١٣٢٨ هـ ، ومطابع النصر الحديثة بالرياض .
- * أبو داود : سليمان بن الأشعث السجستاني ، صحيح سنن المصطفى ، دار الكتاب العربى ، بيروت .
- * الدسوقي : الشيخ محمد مصطفى عرفه ، حاشية الدسوقي على معنى اللبيب ، القاهرة .

- * ذو الرمة : أبو الحارث غيلان بن عقبة ، ديوانه ، شرح أحمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، دمشق ١٩٧٢ ، وتحقيق مطيع ببيلى ، الطبعة الثانية دمشق .
- * رضى الدين : محمد بن الحسن الاسترأبأذى ، شرحه على كافية ابن الحاجب ، دار الكتب العلمية ، بيروت . ، شرحه على شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
- * الزمخشري : جار الله محمود بن عمر ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل ١٩٦٦
- * زهير : ابن أبى سلمى ، ديوانه ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٤ ، وشرح ديوانه لشعلب ، دار الكتب ١٣٦٣ هـ .
- * الزوزنى : أبو عبد الله الحسين بن أحمد ، شرح المعلقات السبع ، مطبعة محمد على صبيح ، القاهرة ١٣٩٨ - ١٩٧٨
- * سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون والطبعة الأميرية .
- * ابن سيده : أبو الحسن على بن اسماعيل ، المخصص ، الطبعة الأميرية ١٣١٨ هـ .
- * السيوطى : جلال الدين عبد الرحمن بن بكر ، همع الهوامع ، تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٣٩٤ - ١٩٧٥ ، ونسخة بتصحيح محمد بدر الدين النعسانى ، دار المعرفة ، لبنان
- * الشايب : أحمد ، أصول النقد الأدبى ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٦٤ م
- * ابن الشجرى : هبة الله بن على بن حمزة ، الأملى الشجرية ، دار المعرفة ، بيروت .

- * الشريشي : أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي ، شرح مقامات الحريري ، القاهرة ١٩٥٢
- * الشنقيطي : أحمد بن الأمين ، الدرر اللوامع ، الطبعة الثانية ، دار المعرفة ، بيروت ١٣٩٣ - ١٩٧٣ .
- * الطبرسي : أبو علي الفضل بن الحسن ، مجمع البيان في تفسير القرآن ، دار الفكر ، بيروت ١٩٥٧ .
- * الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير ، جامع البيان في تفسير القرآن ، الطبعة الأولى ، الأميرية ١٣٢٤ هـ .
- جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، تحقيق محمود محمد شاكر وأحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، مصر .
- * طرفة : طرفة بن العبد ، ديوانه ، تحقيق كرم البستاني ، المكتبة الثقافية ، بيروت
- * العجاج : أبو الشعثاء عبد الله بن روية ، ديوانه برواية الأصمعي ، تحقيق عزة حسن ، بيروت ١٩٧١ م .
- * العكبري : أبو البقاء عبد الله الضرير بن الحسين ، إعلاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، وهو هامش على الفتوحات الإلهية ، وطبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٩ م .
- * عبد الواحد وافي : علي ، اللغة والمجتمع ، دار نهضة مصر ، القاهرة .
- * الفخر الرازي : أبو عبد الله محمد بن عمر القرشي ، التفسير الكبير ، الطبعة الثالثة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- * القاضي : عبد الفتاح القاضي ، البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م .

- * القرطبي : أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري ، الجامع لأحكام القرآن. (تفسير القرطبي) ، الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية ، ١٣٥٣ هـ - ١٩٣٥ م
- * القزويني : عمر بن عبد الرحمن بن عمر البهبهاني ، مخطوطة الكشف على الكشاف ، مكتبة دار الأوقاف ، بغداد .
- * القيسي : أبو محمد مكي بن أبي طالب ، التبصرة في القراءات . تحقيق محيي الدين رمضان ، نشر معهد المخطوطات العربية ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ابن ماجه : أبو عبد الله محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م .
- * المبرد : أبو العباس محمد بن يزيد المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمية القاهرة .
- الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق زكي مبارك ، الطبعة الأولى ، وطبعة بتعايق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته .
- * المرزوقي : أبو علي أحمد بن محمد الحسن ، شرح ديوان الحماسة ، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م
- * امرؤ القيس : ابن حجر الكندي ، ديوانه ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر .
- * ابن منظور : جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ، لسان العرب .
- * الميداني : أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري ، مجمع الأمثال ، بيروت ١٩٦١ م
- * النيسابوري : نظام الدين الحسن بن محمد ، غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض .
- * الهذليون : ديوان الهذليين ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م ، دار الكتب المصرية .

- * ابن هشام : جمال الدين بن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد .
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر .
- المسائل السفيرية في النحو ، تحقيق علي حسين البواب ، كلية اللغة العربية ، الرياض ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٤ م .
- * الشيخ ياسين : ابن زين الدين الحمصي ، حاشية على شرح التصريح ، دار إحياء الكتب العربية .
- * ابن يعيش : موفق الدين بن علي ، شرح المفصل ، المطبعة المنيرية ، وطبعة عالم الكتب ، بيروت .

زيان أحمد الحاج ابراهيم
الاستاذ المساعد في النحو والصرف
والعروض - بجامعة البحرين

